بنما - جلسة مجتمعية: الاعتماد والوصول إلى بيانات WHOIS غير العامة لما بعد قانون حماية البيانات العامة GDPR
الثلاثاء 29 حزيران (يونيو) 2018 – 05:00 م إلى 06:30 م بالتوقيت الرسمي الشرقي
ICANN62 | بنما سيتي، بنما

ستيف ديلبيانكو: حسنا. طاب مساؤكم جميعا. أدعى ستيف ديلبيانكو. وأنا مقدم هذه الجلسة التي ستعقد من الساعة 5:00 وحتى 6:30 حول الاعتماد والوصول إلى بيانات WHOIS غير العامة. إذا، إن أول ما يطرأ على بال الجميع هو: ألم نتطرق إلى هذا الموضوع قبلا؟ حسنا، هذا صحيح إلى حد ما. تتعلق أي مناقشة أجريت حول GDPR، والمواصفات المؤقتة وطريقة ICANN في المضي قدما بأسلوبنا في التعامل مع الوضع الحالي، وطريقة تصويب الأمور في المستقبل. لذا أنا أدرك ذلك. سنعمل بجد للتفريق بين اللائحة المنتهية وهذه.

ففي الأولى سنلجأ إلى استخدام الصور مع التقليل من الشرائح المحتوية على هذا الكم من الكلمات. أما في الثانية، فسنحاول تحديد الأدوار التي تلعبها المسارات الثلاثة في نقلنا من المرحلة الحالية إلى المستوى الذي نرغب في الوصول إليه حيال الوصول المعتمد. وتتمثل هذه المسارات الثلاثة عبر الأشرطة الزرقاء الثلاثة المشار إليها على الرسم التوضيحي. أولها المجتمع نفسه، والأوسط مشيرا إلى المنظمة والأسفل مشيرا إلى DPA. أعلم يا ستيفاني أنه قد لا يكون أوروبيا فحسب، إلا أنه أوروبي في الوقت الحالي. ونوضح الوقت انتقالا من الشمال إلى اليمين عبر الشريحة. أما منظمة ICANN فتحتل الموقع الوسطي لأنها تلعب دورا هاما هنا. سأدعو القائمين على اللوائح حال الإجابة عن الأسئلة الهيكلية الثلاث، كي نوفي الشرح حقه فيما يتعلق بإمكانية توثيق الاعتماد من خلال اتباع الإجراءات القانونية والآراء والإرشادات الصادرة عن هيئات الاعتماد الكائنة خارج المجتمع، وعلى الأرجح خارج منظمة ICANN كذلك.

إلا أن هنالك جزئية يمكن لكل من المجتمع والمنظمة التحكم بها، حيث يعود الأمر إلى سياسات ICANN وإجراءتها المطبقة في إتمام الطلب المقدم من قبل هيئة الاعتماد، إلى

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي/نصي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه قد يكون في بعض الحالات غير مكتمل أو غير دقيق بسبب وجود مقاطع غير مسموعة وإجراء تصحيحات نحوية. وتنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تعامل معاملة السجلات الرسمية.

جانب متابعة مدة الحفاظ على البيانات وكيفية الاستفادة منها. وهذه حدود إمكانياتنا في الخوض في غمار تفاصيل هذه اللائحة. إذ أن اللائحة السابقة كانت أكثر عمومية.

وستلاحظون امتداد الفترة الزمنية المخصصة لإجراء EPDP على مدار سنة واحدة. وفي الوقت ذاته، فإننا نحاول الحصول على بعض المشورة والإرشادات والآراء من المنظمين الأوروبيين. سيحرز هذا تقدما ملحوظا، إلا أن شعارنا في CB ينص على أن "الصعب سهل التحقيق في ICANN، بيد ما يستغرق تحقيق المستحيل وقتا أطول بقليل." وقد يكون هذا بالفعل مستحيلا.

في الجلسة السابقة، اطلعتم على سير الأمور وفق المواصفات المؤقتة التي تنبتها ICANN. لذا أرجو أن نتمعن في هذه الصورة. وكما سبق وذكرت لورين، فقد كانت المواصفات المؤقتة مخصصة للسجلات وكان على المسجلين إتاحة وصول منطقي المساحة لأصحاب المصالح المبررة. ويتضح هذا في الزاوية اليمني السفلية. فمن المرجح أن تتلقى الطلبات المدعومة بهذه المصالح المبررة بيانات تسجيل غير عامة، إلا في حال وقعت هذه المصالح في المرتبة الثانية بعد المصالح التابعة للحقوق الأساسية لصاحب الاسم المسجل أو محور البيانات. ويشير هذا إلى النص المخطط باللون الأحمر داخل المربع، وذلك لأن عملية إصدار القرير معقدة للغاية. حيث تعمل الأطراف المختلفة على تطبيق معايير متفاوتة للتوصل إلى النتيجة. ويشكل هذا الأمر خطورة على الأطراف المتعاقدة، أي إصدار قرار يوازن بين حقوق وحريات أصحاب المصالح المبررة ومحاور البيانات. وتنبع الخطورة في الواقع من التكلفة العالية التي قد تنتج عن الخطأ. فهو أمر فائق التكلفة لمقدمي طلبات الحصول على البيانات، حيث يتعين عليهم إمضاء الكثير من الوقت في العمل بغرض تلبية حاجتهم. أعتقد بأنه يمكننا القيام بذلك بشكل أفضل.

فلدينا لجنة متخصصة حاضرة معنا اليوم. سأجري حلقة تعريفية سريعة. سنبدأ بالطرف الآخر. لدينا جوران ماربي وجون جيفري، المدير التنفيذي في ICANN والمستشار العام. سيلوحون لكم بأيديهم.

كما تعلم الأغلبية منكم، قامت ICANN بنشر إطار عمل حول نموذج الوصول الموحد للوصول المستدام الكامل إلى WHOIS. وتمت الإشارة إلى هذا بالاختصار UAM، حسنا، أي نموذج الوصول الموحد.

لدينا على طول الصف كل من فابريسيو فايرا، قائد فريق إعداد المسودات لنموذج IPC BC للوصول المعتمد.

إلى جانب برايان لدينا أليكس ديكون. ويعمل مع شركة كول فالي الاستشارية، حيث يمثل العديد من كبرى العلامات التجارية وأصحاب المحتوى. ويمثل أليكس دائرة الأعمال في هذه اللجنة.

ثم لدينا كيث درازيك. يعمل مع فيري ساين، كما أنه المستشار في مجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات.

ثم كاثرين باور-بولست، عضو في اللجنة الأوروبية ومجموعة عمل السلامة العامة في GAC.

مايك بالاج، محام يعمل مع ICANN منذ تأسيسها، كما يزعم أنه كان الطرف الأساسي في حل العديد من المشاكل المعقدة التي نحاول عادة تناسي وجودها.

[ضحك]

مثل اختبار اسم النطاق في UDRP. أتذكرون ذلك؟ كما أنه صاحب نموذج الوصول المعتمد المميز، فيلي. وهذا أحد الأسباب التي دعتنا إلى استدعاء مايك للحديث حول هذا.

ثم لدينا روب راسموسن، قائد مجموعة عمل محاربة الانتحال. كما أنه رئيس SSAC. للمستجدين في ICANN، تشير SSAC إلى اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار في ICANN.

وهنا لدينا ستيفاني بيرين من مجموعة أصحاب المصلحة غير التجاريين. يجب أن أتذكر إضافة عبارة :أمضت 30 سنة كخبيرة في حماية البيانات لدى الحكومة الكندية."

هذا رائع.

إذا، لدينا ثلاثة أسئلة نوجهها إلى اللجنة. أما في المجلس، فسنتنقل على مدى الصف لنمنح مدة دقيقتين لإجابة هذه الأسئلة بدقة، ونتمكن بالتالي من فهم كيفية وصولنا إلى مبتغانا من موقعنا الحالي.

فالسؤال الأول -- أعتقد أنني سأبدأ معك يا ستيفاني لإجابة هذا السؤال. فالسؤال الموجه إليك: ما هي أهم الميزات التي نحتاج إلى تواجدها في نموذج الوصول المعتمد، أي ضمن نطاق اختصاصك؟ ستيفاني.

ستيفاني بيرين: شكرا لك، ستيف. أعتقد أننا نحتاج في البداية إلى التعريفات، فكما أوضحت عند مشاركتي في اللجنة السابقة، هنالك بعض الخلط بين عدد من الأمور. وأعتذر إن لم أشر إلى هذا في اللجنة السابقة، إذ أنني كنت أذكر ذلك في مجموعة عمل GNSO مرارا. أعتقد بوجود عالم مواز في ICANN، حيث نستخدم ذات الكلمات في سياقات مختلفة. إن ذلك يشبه حكاية هامتي دامتي وأليس في بلاد العجائب. ينطوي النموذج بدءا على الإفصاح. فهو بديل عن الأدلة المستخدمة حاليا في الإفصاح، والتي تقدم وصولا شاملا. وهناك جهود مبذولة لتكرار ذلك في أقرب وقت ممكن. كان هذا أحد أهداف هذا النشاط.

إلا أنني أعتقد، ومن وجهة نظر اختصاصية في حماية البيانات، علينا التعامل معها كأداة للإفصاح وبصفتها آلية للتطبيق. لم نقم بتحديد معايير السياسة بعد، إلا أنه علينا تعريف معايير السياسة هذه.

إحداها وجود صلة بينك بصفتك حامل البيانات والفرد صاحب الحق الأساسي هذا. فأنت تتحمل مسؤولية التعرف على هوية الشخص الذي تفصح له عن البيانات. هنالك

ممارسات منطقية في عالم الأعمال للتعرف على هوية الشخص أو الهيئة التي -- فهنالك سبب يدفعك إلى التصديق بالتزامهم بقانون حماية البيانات وعدم كونها شكلية ضمن العقد.

يعتقد العديدون أن GDPR معقدة. إحدى مزايا GDPR كونها تتخطى مرحلة الشكليات فقط. نرى اليوم قوانين تنص على متطلبات محددة، لتحديد توقعاتنا بطريقة متوقعة كذلك. مما يعني، كيف يمكننا توزيع المسؤولية في حال الخرق؟ يحتاج هذا إلى شرح. كيف يمكن -- تفاصيل حول الحجز. إن لم تكن تتأكد من ذلك، فإنك لا تؤدي مهمتك على أكمل وجه.

فعندما أشير إلى الحاجة إلى البدء في إعداد القوائم، فهذه هي الأمور الجديرة بالإدراج فيها. لن تستطيع تشكيل نموذج حتى تكون ملما بطبيعته.

ستيف ديلبيانكو: ستيفاني، أعتقد أن القهوة أدت مفعولها، فقد كان هذا رائعا. كانت تلك الدقيقتان في غاية الفائدة، فقد تطرقت إلى التعريفات وتوزيع المسؤولية.

رود.

رود راسموسن: شكرا لك، ستيف. دونت بضعة أمور من الجدير لنا البحث عنها. فمن المهم أن نحافظ على وتيرة واحدة عبر كافة المصادر وأساليب التوصيل والصيغ المستخدمة والقوانين المطبقة في كيفية الوصول.

يجب أن يكون هذا واضحا. يجب استيضاح قوانين الوصول والاستخدام وتعريف العمليات وإتاحتها للمستخدمين على اختلافهم، كي يتمكنوا من -- كي نتمكن من الوصول إلى البيانات وتشغيل أنظمة البيانات هذه.

أي أنها قابلة للاستخدام والقياس. إنه أمر في غاية الأهمية. وعن طريق الرهن النسبي -- أعتقد أنني سأخترع هذا المصطلح -- لأنواع الأهداف المرجوة، أو بمعنى آخر كمية الجهد المبذولة، فقد تكون أعلى نسبيا بالاعتماد على النسبة الموضحة في الشريط.

الفائدة. يجب أن يكون هذا في الوقت المناسب. يجب تقديم البيانات المهمة لتأدية الغرض ولـ -- لهذا الغرض فحسب. بمعنى آخر، فهذا أمر نسبي إلى حد ما كذلك.

المصداقية. تخضع جميع الأطراف المشاركة في كلية العملية للمعايير، ويطلب منها فهم هذه المعايير والموافقة عليها. إلى جانب أساسيات الأمان والخصوصية في التصميم، وهو أمر نتغاضى عنه في مجال الأنظمة والبرامج الحاسوبية عادة.

أود أن أقتبس مقولة من SAC3، حيث كنا نتحدث عن بعض المعلومات التاريخية منذ قليل. كتبت SAC3 في عام 2002، في ديسمبر 2002، لتوضح ضرورة سهولة الوصول إلى واستخدام WHOIS. كما ذكرت ضرورة توفير خدمات WHOIS للآليات المناسبة لحماية خصوصية المسجلين. كان هذا في 2002. فقد تطرقت SSAC لهذا الموضوع منذ فترة ليست بقليلة. شكرا.

ستيف ديلبيانكو: شكرا.

مايك باليج.

مايكل باليج: شكرا لك، ستيف.

أعتقد بأهمية وجود ثلاث ميزات أبحث عنها عادة في أي نموذج وصول معتمد. الأول هو المصداقية. من الضروري توفر معيار المصداقية الذي يشكل دعامة لمحاور البيانات، بغرض البحث عن طوق نجاة في حال تخطي أي مستخدم حاصل على التفويض لنطاق التفويض القانوني والشرعي.

إحدى المحاور الأساسية في مشروع فيلي سبيشال هو العنصر المشابه لـADR، الذي يحاكي طبيعة URS. انصب تركيز كافة النماذج الأخرى المبتكرة حتى اليوم على رفض الوصول المستقبلي دون التطرق إلى محاور البيانات التي تعرضت للضرر قبلا. وأعتقد أن ذلك سيشكل مشكلة إلى حد ما. ومجددا، سأعود إلى نقطة تاريخية في UDRP كانت مشمولة في المسودة التي قمنا بإعدادها قبل 20 عاما حيث كنا نحاول الموازنة بين حقوق صاحب العلامة التجارية إلى جانب مسجل اسم النطاق.

النقطة الثانية هي التكيف. وكما أشارت ستيفاني، فهنالك أكثر من 120 قانونا محليا. وتمتاز الخصوصية يكونها جزءا ديناميكيا من القوانين على النطاق العالمي. لا تتبنى جميع الحكومات منهجية موحدة. هنالك بعض الحكومات التي تتبنى منهجية توطين البيانات، والتي تضيف إلى المعادلة مستوى آخر من التعقيدات.

لذا أعتقد أن ما علينا فعله هو تطوير -- تصميم وتطوير نظام يرفع من مستوى دقة الأعمال لجميع الأطراف المتعاقدة والمسجلين وأمناء التسجيل المطلوب منهم تشغيل هذه الأنظمة، إلى جانب الموازنة بين حقوق الخصوصية الأساسية لمحاور البيانات، على عكس المصالح المبررة لمستخدمي البيانات داخل القطاعين الخاص والعام.

أما النقطة الأخيرة التي أعتقد أنها -- لا يجب التغاضي عنها -- ويرتبك هذا بنقطة أشار إليها جوران في جلسة اللجنة السابقة، من خلال تعليقات هيذر على -- أعتقد أنه أشار إليها بمصطلح الميزانية. وهذه النقطة هي القابلية الاقتصادية للتطبيق.

لا أعتقد أنه من المفترض على أي نموذج نهائي تحميل المسؤولية المالية الزائدة عن الحد المقبول لأي طرف كان. أعتقد أن هنالك دروسا جديرة بالتعلم فيما يتعلق بتشغيل مقاصة العلامة التجارية التي يمكن أن تقدم التوجيهات إلى المجتمع أثناء مضيه قدما. شكرا.

ستيف ديلبيانكو: شكرا لك، مايكل.

بالنسبة لأولئك الذين ليسوا على علم بالاختصار الذي استخدمه مايك، فلقد كان ADR، أي الحل البديل للنزاع. وأعلم أنكم تهتمون بهذا.

عندما اطلعت على فيلي سبيشال، لفتت انتباهي عبارة مفادها استكمال محاور البيانات. فأنتم تستكملونها. بطريقة ما، أفهم هذا بما مفاده تلقي الأشخاص دفعات مالية كتعويض عن استخدام بياناتهم بطريقة خاطئة، بغرض استكمال محاورهم.

فعند انتقالنا إلى الدورة التالية، أود أن تسهبوا في الحديث عن استكمال المحاور التابعة للأفراد.

كاثرين، ما هي أولوياتك؟

كاثرين باور-بولست: حسنا، شكرا. أود البدء بالأولوية الأهم التي تم التطرق إليها في جلسة اللجنة السابقة. نحتاج إلى التعاون بطريقة بناءة وشفافة أثناء هذه العملية.

أود توضيح مفهوما طلب مني رئيس GAC تصويبه. كان هنالك سوء فهم في تأجيل عناصر مشورة GAC بسبب كونها غير ممتثلة لمعايير GDPR. هذا غير صحيح. كانت هذه العناصر ممتثلة لمعايير GDPR. ولكن تم تأجيلها لأسباب عملية، حيث لم يرى أعضاء مجلس ومنظمة ICANN أنفسهم في موقع يسمح لهم بتطبيقها في تلك المرحلة.

يوران ماربي: علي الإقرار بشكل رسمي بأن الوضع لم يكن كذلك. شكرا جزيلا لكم.

ستيف ديلبيانكو: سيكون لديك وجون أربع دقائق تتشاطرانها لنقاش هذا الموضوع.

كاثرين، تابعي من فضلك.

كاثرين باور-بولست: أعتقد أننا سنتعامل مع الموضوع بحزم أكبر.

[ضحك]

[تصفيق]

يوران ماربي: في الحقيقة أن هذا أمر -- لا نخوض في نقاشات خارجية كتلك. من المهم أن نسجل ذلك.

كاثرين باور-بولست: حسنا.

عودة إلى الأولويات الأساسية للوصول والاعتماد، فقد ناقشنا هذه الأسئلة في جلسة GAC المنعقدة صباح اليوم. وإن الوصول الموثوق والسريع، كما هو معروف لدى الجميع، نقطة أساسية لمجموعة GAC ضمن أي سياسة مستقبلية لـ WHOIS.

فنحن بحاجة إلى إطار عمل موحد، واحد وشامل ليقدم الموثوقية والدقة القانونية، ولجميع المشاركين.

وهنالك أربعة مراحل لـ -- يمكن الإشارة إليها بالنقاط الأربع الأساسية التي يمكن استخدامها لتحقيق توازن بين مصالح الخصوصية والوصول، وهي: الاعتماد، والتفويض والوصول والمساءلة.

لدي كلمات قليلة حول هذه النقاط الأربع. أما حول الاعتماد، فتدعم GAC سياسة تشكيل فئات مختلفة. وترحب، على وجه التحديد، بالتعريفات التي تضع قوى القانون ضمن فئة محددة منفصلة، ولا تعتمد على المصالح المبررة بل على القانون بذاته.

كما ندرك بأن ICANN غير قادرة على تقديم الخدمات بصفتها هيئة تفويض للسلطات العامة على وجه الخصوص.

أما حول التفويض، فهنالك حاجة إلى اتباع أسلوب موحد وسهل الاستخدام وفقا لعدد من المعايير المشتركة للتفويض. بالاعتماد على الهدف الذي نسعى إليه، فيجب تحديد مستوى الوصول المطلوب سواء كان ذلك إلى كامل مجموعة البيانات أو إلى العناصر المناسبة من البيانات فقط لا غير.

حول الوصول، يتعين علينا توفير أسلوب تقني لاستخدام التفويض في الحصول على البيانات المطلوبة، بأسلوب محدد وسهل الاستخدام كذلك. ونحن بحاجة إلى توفير عنصر المساءلة بجميع أبعادها. وهنالك حاجة إلى سن قوانين واضحة حول كيفية إدارة الوصول، بدءا من كيفية التعامل مع عمليات البحث والتأكد من عمليات التدوير في وقتها المناسب، إلى جانب توسعة نطاق القوانين بما يشمل سوء استخدام البيانات، كي يتحمل كلا الجانبان المسؤولية. شكرا.

ستيف ديلبيانكو: أنت يا كاثرين، واحدة من أعضاء اللجنة الثلاثية الجالسين أعضاؤها في نهاية الصف. فأنت مشاركة في اللجنة. هل يتشارك مجلس حماية البيانات والحكومات في أوروبا ذات النقاط الأربع التي ذكرتها لنا اليوم؟

كاثرين باور-بولست: أعتقد أن -- لقد سمعنا عبارات مفادها اندراج هذا الأمر ضمن الطبيعة القانونية. إلا أن سأكرر إحدى هذه العبارات التي كانت تمثل شعاراتنا بصفتنا مؤسسات أوروبية، وهي عدم مساهمة GDPR في إعاقة سير معالجة البيانات. تطلب منا GDPR الأخذ بعين الاعتبار كيفية معالجة البيانات، مع فعل ذلك بطريقة منطقية ولأغراض مبررة الدوافع. وهذا ما نحاول التوصل إليه عبر هذه النقاط الأربع.

وبالاعتماد على هذه التفاصيل، أعتقد أن سلطات حماية البيانات سترحب باستعانتنا بهذه المحاور الأربع في تحقيق التوازن المطلوب.

ستيف ديلبيانكو: رائع. لذا، فإن ذلك مسموح. ولكن، كي تتمكن ICANN من فرضه، تحتاج إلى المصداقية القانونية.

يوران، أيمكنك -- أيمكنك الانتظار أم تحتاج لطرح مداخلتك على الفور؟ تفضل.

يوران ماربي: لدي سؤال، حيث أننا لم نتلقى أي معلومات من اللجنة الأوروبية، بما مفاده ضرورة بقائنا مع لجنة WHOIS المفتوحة. برغم هذا، أقرت اللجنة الأوروبية بجودة الأعمال التي عملنا على تطبيقها، كما أنها أصبحت ضمن نطاق اعتبار DPA الأوروبية.

لذا وللتأكيد، فإننا لم نتلقى أي معلومات من المؤسسة الأوروبية أو اللجنة الأوروبية. شكرا.

ستيف ديلبيانكو: أراهن على أن كاثرين ستعيد إرسال رسالة إليك عبر البريد الإلكتروني فور عودتك إلى حاسوبك.

لدينا كيث درازيك حول العناصر المهمة في نموذج الاعتماد والوصول.

كيث درازيك: شكرا جزيلا لك، ستيف. كيث درازيك.

وجدت بعض الأفكار الأساسية التي طرحت هنا حتى الآن، وأعتقد أننا سنسمع العديد منها بعد. فإن المزايا الأربع الأكثر أهمية وفق اختياري هي: القانونية، فيجب أن تكون قانونية؛ ثم قابلة للقياس ومتوقعة ومتغيرة. وسأشرح عن كل منها بإيجاز.

أعني، فإن أي نموذج اعتماد، نموذج اعتماد ووصول يحتاج إلى أسس ومبادئ قانونية متماشية مع القانون. وهذه إحدى التحديات التي تطرحها GDPR في طريقنا، إلا أنها ليست محصورة في GDPR. من الواضح وجود متطلبات أخرى لحماية البيانات حول العالم، والتي نحتاج إلى أخذها في عين الاعتبار بكل عناية.

يجب أن تكون قابلة للقياس. وذلك فيما يخص المزودين على وجه الخصوص، سواء كان ذلك ضمن المسجلين أو أمناء التسجيل أو هيئات الاعتماد بذاتها. يجب أن تكون قابلة للقياس. يجب أن تكون خطوات تطبيق مبنية على معايير متينة.

يجب أن تكون متوقعة من قبل المستخدمين، سواء كانت من القوى التابعة للقانون أو الملكية الفكرية أو الباحثين الأمنيين أو غيرهم من أصحاب الأهداف المبررة. يجب تقديم خطوات تقديم متوقعة يمكن الاعتماد عليها في توثيق الفعالية والكفاءة.

وأخيرا، التغير. أعتقد أنها نقطة مهمة جدا. فمهما كان النموذج الذي نعمل كمجتمع على بنائه، سواء كان الوصول المعتمد أو نموذج الاعتماد المنظم نموذج الاعتماد الموحد، مهما كان الاسم الذي ينطلقه عليه، فيجب أن يكون متغيرا بما فيه الكفاية لتغطية احتياجات السلطات المختلفة والمجموعات المتفاوتة من المستخدمين. فإن كان بالإمكان تخيل شبكة تمكننا من تحوير البنود لتناسب أو -- نعم، لتلائم المصالح المختلفة والمتطلبات المختلفة في مختلف السلطات. شكرا.

ستيف دليبيانكو: حسنا، كيث، في حال حصول أحدهم على تفويض لإحدى السلطات الأوروبية، فليس علينا افتراض حصولة على تفويض للحصول على معلومات محور البيانات في البرازيل

على سبيل المثال. سيكون هنالك حينها حاجة إلى التغيير في ذاك النطاق، كي لا نفرض إسقاط حالة المستثمرين المعتمدين على الجميع. كان ذلك مفيدا.

فليتفضل أليكس ديكون تاليا.

أليكس ديكون: شكرا لك، ستيف. أنا أليكس ديكون.

أعتقد أن الميزة الأهم هي وجود إطار عمل في أقرب وقت ممكن. ويجب أن يكون إطارا يفرض الوصول العالمي الموحد إلى بيانات RDS العامة لأصحاب الاعتماد والتفويض. ويجب أن يعمل بطريقة متوقعة ومستدامة عالميا عبر كافة خدمات RDAP، سواء كانت السجلات أو أمناء التسجيل أو غيرهم.

فإن كانت تعمل في بعض الأحيان وفي بعض الأماكن، فأعتقد حينها أننا قد فشلنا في أداء مهمتنا. كما تعلمون، بصفتنا صانعي سياسات، فمن المهم أخذ الهدف الرئيسي في عين الاعتبار، وهو -- والمبتغى النهائي في وصولنا إلى بنود التطبيق. وأعلم بضرورة وجود واحتمالية وجود فصل بين التطبيق والسياسة بشكل يتماشى مع خطانا. نظرا إلى الإطار الزمني المطروح هنا، فأعتقد أنه من المهم إعلام الأطراف لبعضها البعض فور تقدمها في سير العمل.

وأعتقد أن التطبيق، لقد تم الاتفاق على أنه RDAP. وأرى ضرورة التأمين عليه من خلال تقنية مثل OpenID Connect.

للوصول إلى تلك النقطة، علينا الإجابة عن بعض الأسئلة الهامة، أليس كذلك؟ إنها: من ولم وماذا وأين ومتى. تتطرق "من" إلى عنصرين، أولها من يحصل على الاعتماد. هذه جزئية الاعتماد، وسنتمكن من التوصل إلى هوية طالبي بيانات RDS حال إصدارها. هذه الجزئية الأولى من قرار الوصول.

أما "ماذا" فهو الجزء الثاني من القرار. تتطرق هذه الجزئية إلى البيانات المتفردة اعتمادا على الطلب. أي مثل الغرض؛ تصريح عن الفائدة القانونية لمقدم الطلب، على سبيل المثال، وشؤون مثل اسم النطاق مثلا أو مجموعة أسماء النطاق قيد الطلب، أو البيانات المطلوبة.

فور إجابتنا على أسئلة "من" و"لم"، تتبع جزئية "ماذا". يتمحور سؤال "ماذا" حول ماهية البيانات المستردة إلى مقدم الطلب. ثم هنالك مفهوم "أين" و"متى". وهذا من الأهمية بمكانة، حيث يمثل تسجيل كاقة هذه الطلبات المقدمة إلى النظام. وتستخدم هذه البيانات في تتبع الإساءة والتحقيق في حالات الإساءة والتأكيد من إجراء التدقيق من قبل طرف ثالث وتمكين نظام شفاف ومسؤول. هذه أمور في غاية الأهمية. وبالطبع علينا استيفاء متطلبات القوى الأمنية.

لذا فإن فهم التأثير الذي تتركه السياسة وتعريف معطيات "من" و"لم" و"ماذا" و"أين" و"متى" أمر في غاية الأهمية.

ستيف ديلبيانكو: هذه أشبه بمنافسة لصاحب أفضل إجابة على السؤال المطروح.

هل اطلعتم على الأسئلة قبل المجيء إلى هنا؟ هل سربها أحدهم إليكم؟ أنتم حقا رائعون أيها السادة.

إلا أن أليكس يحاول الإشارة إلى أن الاعتماد، في أسفل الزاوية اليمنى، قد يحدث في العادة خارج نطاق ICANN. عند اعتماد جزئية "من"، على فرض كونها نكاية عن جزئية "ماذا" التي يسألون عنها في العادة، عندها تدخل نطاق عمل ICANN. ويتم تقديم الطلبات واستخدام RDAP لتلبيتا لطلبات، وتسجيلها، كي يحق لسياساتنا حينئذ فرضها. لأنك أول من استخدم كلمة "فرض" في هذه المجموعة.

شكرا.

فابريشيو.

فابريشيو فايرا: شكرا لك، ستيف. كنت أفكر في الأمر أثناء تنقلنا عبر الصف. بالنسبة إلي، فإن أهم الميزات التي يجب أن يمتاز بها نموذج الاعتماد، نموذج الوصول إلى الاعتماد، هي الاعتماد والوصول. ولا أقول هذا على سبيل النكتة، ولم أكن أوجه هذا إلى أحدكم على وجه الخصوص.

[ضحك]

أقول هذا لأنه، بصفتنا منظمة ومجتمع، نميل إلى عادة المغالاة في تحليل الأمور لتفوتنا في الغالب النقطة الجوهرية لما نقوم به.

لذا فأنا أدعم كل ما قاله الزملاء بدءا منذ بداية الصف، حول الأمور التي نحتاج إلى وجودها في النموذج، إلا أنه حري بنا أن لا نفقد هدفنا الأساسي. فنحن نحاول تشكيل نموذج يتحمل تكلفة عملية الاعتماد للسماح بالوصول بالتالي. فعلينا أنا لا نفقد وجهتنا، لأننا من المرجح أن نتعرض لذلك.

أما الأمران اللذان أود إضافتهما هما، إلى قائمة الأفكار الأساسية التي ابتكرها كيث، فأعتقد -- لم يكن في قائمتك -- نحتاج إلى نوع من العمل الموحد. ولا أعني بذلك العمل الموحد حيال آلية عمل النموذج في الوصول إلى الاعتماد، بل كيفية السماح بالوصول، فذلك هو الأهم. لقد سمعنا طيلة النهار -- ترددت على أسماعنا طيلة النهار كلمات مثل التشتت وعدم الاستمرارية، حيث يجب أن يحل هذا النموذج هذه المشكلات على المدى البعيد، بصرف النظر عن ما إذا كان لدينا 30 نموذج وصول معتمد في غاية الروعة، بحيث تسمح لنا بالوصول والاعتماد. فإن كان لدينا 30 نموذجا، فسيلحق التشتت وعدم الاستمرارية ضررا بقدر الضرر الذي يلحقه عدم وجود نموذج من أساسه. لذا فإن العمل الموحد أمر بالغ الأهمية.

ودعونا لا ننسى أن لم يتوقف عن الدوران في تاريخ 25 مايو. بالتالي، لم يتوقف عمل أخصائي أمن الشبكات في محاولة الحفاظ على سلامتنا، ولا الاتصالات التي أتلقاها بشكل يومي من مستهلكين تعرضوا للاحتيال ويسعون طلبا للحصول على المساعدة. لذا فإننا بحاجة إلى أمر أكثر فورية في العمل، مقارنة بخطوة منتظرة ستأتي في عام 2019.

فهذه هي الأمور الأكثر أهمية بالنسبة إلي.

ستيف ديلبيانكو: شكرا.

يوران.

يوران ماربي: بالنسبة إلي، أعتقد أن الأمر الأهم هو موافقة المجتمع على الحصول على نموذج موحد للوصول، والذي أرفض الإشارة إليه باختصار يشير إلى مصطلح مختلف.

إن -- لدي العديد من الاقتراحات التي لوقيت بالرفض.

فكما قال أحدهم في اللجنة السابقة، وأكرر، فإن اتفاقنا على تطوير نموذج وصول موحد يحوي نماذج اعتماد مختلفة بالتالي، سيترك أثرا بالغا. والسبب الكامن وراء هذا هو وجود قوانين مختلفة أو شروحات مختلفة للقوانين، بما يمنح مختلف أنواع المستخدمين وصولا إلى البيانات. على سبيل المثال، قد يخضع أفراد القوى الأمنية لمجموعة من القوانين التي تتيح لهم الوصول إلى هذه البيانات. قد يحظى صحفيو التحريات بمجموعة أخرى. لا نعلم ذلك. لذا فإننا نرغب في ترك هذه البصمة المختلفة، لا بغرض تعقيد الأمور أو ما إلى ذلك. فهذا هو الأمر من وجهة نظري. أنا لست عضوا من المجتمع، كما تعلمون. فأنا لا أقودها.

أما الأمر الثاني فهو كونها قانونية وتحمي حقوق الأفراد اللذين ينطوي النظام على -- على معلوماتهم.

إلا أن هذا ليس -- ليس أمرا بسيطا. أولا، أعتقد أن الأغلبية توافق في هذه النقطة على أنها ليست، أن الأسس القانونية التي يستند عليها نموذج الوصول الموحد ليست بتلك البساطة. لذا فإن علينا التوصل إلى الأسس القانونية لقيامنا بذلك، بالتعاون مع اللجنة الأوروبية والدول الأوروبية الأعضاء وDPA.

أود تهنئة EUROPOL على عملها الرائع الذي يهدف إلى التوصل إلى نقطة اتفاق -- للتوصل إلى نموذج وصول موحد مع الحفاظ على سير عمل نموذج الاعتماد المدمج. فعملهم في غاية الأهمية. كما أنهم يدركون إلى حد ما، إنهم يواجهون نفس المشاكل التي نواجهها فيما يتعلق بوجوب وجود أسس مبررة للنماذج.

كما أعتقد، كما قال أحدهم، يجب أن تساهم في حماية الفرد المستخدم، إلا أن عليها أن -- علينا التفكير في هذا الأمر من وجهة نظر الأطراف المتعاقدة. هنالك اختلاف في هذه النقطة، حيث لا يتطرق إليها القانون. وهذا الأمر أن القانون يحقق إلى نوع ما في أمر شخص يجمع البيانات مع مقدرته على استخدام هذه البيانات. فعلى سبيل المثال، للاستخدامات التجارية. إلا أن الاختلاف هنا هو أننا -- لقد اتخذتم قرارا حول قيام الطرف المتعاقد بجمع البيانات. فليس هنالك مصلحة تجارية في جمع البيانات أساسا.

أما الاختلاف الآخر، فهو أن منظمة ICANN محدودة في استخدام البيانات. في الواقع، فإن مستخدمي البيانات أشخاص آخرون خارج النظام.

لأنهي كلامي، ولأقدم بعض -- أعني، لا يتعلق هذا بالقوى الأمنية بل [غير مسموع]. فعلى سبيل المثال، وضمن سياق DPA اللذين أعلمونا بأن، على سبيل المثال، إن قدمت وكالة القوى الأمنية طلبات للحصول على العلومات من قاعدة بيانات WHOIS من طرف متعاقد ودون الحصول على أمر قضائي، فقد يتعين على الطرف المتعاقد حينها إعلام الطرف الخاضع للتحقيق.

فهنالك العديد من الأمور التي علينا التعامل معها، كما تعود العديد من هذه الأجوبة إلى اللجنة الأوروبية والدول الأعضاء وDPA. لذا، يجب أن نعمل سويا.

ليس لدينا مقترح لنموذج وصول موحد. ما نحاول القيلم به هو محاولة التوصل إلى الأسس القانونية للنماذج أساسا، وذلك عبر طرح الأسئلة أثناء العمل كي نتمكن من تقديم المعلومات إلى المجتمع ليأخذ عملنا في عين الاعتبار.

شكرا.

ستيف ديلبيانكو: يوران، أشكرك على هذا. تدرك اللجنة الأولى هذه النقطة التي يجب أن تتم بالتعاون بين المنظمة والمنظمين الأوروبيين الثلاث. إلا أنك أشرت في اللجنة السابقة إلى ترحيبك بأعضاء المجتمع، أي الصف الأول لدينا هنا، لمساعدتك في الإجابة على الأسئلة التي ترد إليكم، وللمساعدة في تحديد الثقة القانونية إلى جانب التقليل من الخطورة التي يتسبب فيها عدم تعارض الوصول الإجباري غير العام إلى WHOIS مع GDPR. وأدرك أهمية العمل المشترك بهدف الحصول على، في أفضل الحالات، على آراء ملزمة من المنظمين الأوروبيين، إلا أننا قد لا نحصل على أي شيء عدا عن التوجيهات. وسيحدث ذلك في الأشهر القليلة المقبلة.

في ذات الوقت الذي يتم فيه تشغيل EPDP بغرض اختبار كيفية تطبيق المواصفات المؤقتة على السياسة الفعلية.

جيه جيه، ألديك أي شيء تضيفه من وجهة نظر ICANN؟

جون جيفري: نعم. أعتقد أنه من المهم تأطير مشورة GAC لقاء فهمنا للبند 29 ومشورة DPA وما تم نشره في صحيفة مجموعة برلين.

فإن نظرنا إلى، فلنقل على سبيل المثال، المحاور الثلاثة أو الأربعة الأهم التي نرى فيها اختلافا بين مشورة حماية البيانات في أوروبا ومشورة GAC، فلعلي أوجز بعضا منها. وكم أود لو أعيد شرح الأمور لي مرة أخرى. إن كان لدى أحدهم وجهة نظر مختلفة أو

إن كان يشير أحدهم إلى أن هذا -- أن هذا -- إلى الاستمرارية التي تتمتع بها، فهذا ما نود فهمه بالضبط من المجتمع. على سبيل المثال، سواء كان تسجيل الأفراد القانونيين أو العاديين قد تأثر بهذا. ما إن كان عنوان البريد الإلكتروني الخاص بأمين التسجيل قابلا للنشر أم لا. سواء كانت الاستفسارات مقدمة بصيغة مجهولة الهوية أو إن كانت في حاجة إلى التسجيل. بموجب احتكار البيانات، لاحظت GAC كون أفضل الممارسات متراوحة بين سنتين إلى ست سنوات على أقل تقدير، اعتمادا على المجال، إلا أن هذا مختلف عن ما أدلت به سلطات حماية البيانات.

إذا فهذه هي القضايا التي تساعدنا على فهم مختلف وجهات النظر حول الموضوع في حال الفهم الخاطئ. لكن الأمور هذه هي، كما تعلمون، إن الوضوح حول هذه الأمور، الوضوح من الناحية القانونية هو ما سيساعدنا والأطراف المتعاقدة في إتمام مرحلة التطبيق.

لذا أعتقد أنه من المهم التوصل إلى اتفاق، لأنه في حال توصلنا متعاونين إلى نموذج وصول موحد برغم ما يزعمه محامو الأطراف المتعاقدة بما مفاده "أننا نتلقى إفادات مختلفة من DPA، ونرى نتائج مختلفة عند التواصل معهم"، فلن يقوموا بالتطبيق حينئذ. وذلك لأنهم يتحملون المسؤولية في نهاية الأمر، حيث أنهم مسؤولون عن جمع البيانات، إلى جانب المسؤولية التي تتحملها ICANN.

وأعتقد أن هذا أمر مهم. فإن كنا قد فهمنا بعض عناصر هذا الموضوع بطريقة خاطئة، أرجو إعلامنا. أما إن كان فهمنا صحيحا، فنرجو مساعدتكم في ملء هذه الفراغات.

ستيف ديلبيانكو: نعم، هذا مفيد للغاية. ترددت على ألسنتكم أفكار حول الوضوح والاستمرارية والعمل الموحد، كي تصبح إجبارية وقابلة للتطبيق على كافة المستخدمين.

سنبدأ الآن انطلاقا من فابريشيو امتدادا عبر الصف إلى ستيفاني لإجابة السؤال الثاني، ألا وهو تقييمك لمقترح نموذج الوصول الموحد الذي قدمته منظمة ICANN، وقد كان

لدى الجميع ستة أيام لدراسته بتعمق، وأعتقد جازما أن هذا الوقت كان أكثر من كاف. أود الحصول على تقييمكم، فكيف يمكن تحسينه؟ وهنالك تعليق عام مفتوح على هذا السؤال، ولكني أود الاستماع إلى السبل الأساسية التي تقترحونها لتحسينه.

فلنستمع إليك أولا، فابريشيو.

فابريشيو فايرا: أود في بادئ الأمر التعليق على ما يمثله النموذج، فأن أعتز بذلك بشدة، أي أن ICANN تمضي قدما في تنفيذ عملية ما. أعتقد، يوران، أنني وأنت، لقد خضت وجون جيفري في العديد من النقاشات أثناء اجتماع ICANN المنعقد في بورتو ريكو، أي ICANN61 حول تبني عملية ما، وأسعد بتبني عملية بعد ثلاثة أشهر من ذلك.

أما فيما يتعلق بالنموذج نفسه، فقد راجعته. لقد راجعت الجداول. وعلي أن أقول أن هذا يتطلب -- يتطلب الخروج عن إطار ها المحدود كي تبدأ في التحسن، أليس كذلك؟ وهو إطار قابل للمناقشة. فهو ليس نموذجا فعليا. لذا يجب إثراؤه. ولنفعل ذلك، عليكم خوض المراحل التي خضناها من قبل خلال الأشهر الثلاثة الماضية، في محاولة لتشكيل الملف الخاص بالاعتماد، والمكون من 47 صفحة.

لقد سمعتموني أتطرق إلى هذا الموضوع في وقت سابق من اليوم، إلا أننا في صدد إصدار النسخة 1.6 من نموذج حظي بالكثير من ردود الأفعال الواردة من العديد من الحضور في هذه الغرفة. وأعتقد أنه من المفيد استخدام هذه البيانات بغرض إثراء موضوع المباحثات التي عرضه كل من يوران والمجموعة.

وهذا ما أعتقد بضرورة فعله للمضي قدما، أي توضيح الأمور. وكما طرح الموضوع مسبقا -- في الجلسة السابقة، أعتقد أن هذا مثال رائع على ما يقدمه المجتمع من نتاجات، أي نتاجات العمل، وليس علينا إهدارها إطلاقا. علينا استخدامها لصالحنا.

ستيف ديلبيانكو: وقد تعهد إيليوت نوس وغيره من كبار المسجلين على مشاركة نتاجات الخبرة العملية الواقعية. لقد سمعنا هذا في الجلسة السابقة، وأعتقد بانعقاد جلسة أخرى يوم غد لنقاش هذا الموضوع.

فابريشيو فايرا: نعم، وإن سمحت لي بالقول، فقد سمعت من تلك اللجنة أن النموذج الذي أتحدث عنه، أي النسخة 1.6 من نموذج الاعتماد، ليس في الواقع نموذجا مجتمعيا. وأعتقد أنه لن يكون نموذجا مجتمعيا إلا في حال اختار المجتمع عدم جعله كذلك. وقد كانت الدعوات عامة. حاصل على دعم ICANN. وقد كان كل من يوران وجيه جيه مدرجين ضمن أصحاب الدعوات. فقد طلبنا من الجميع الإدلاء بمشاركاتهم. ولكن في حال اختار أحدهم عدم المشاركة، فليس بيدنا حيلة. إلا أنه أمر نطلب من كافة المجتمع المشاركة فيه. وإن كنا جادين حيال تقديم جهود مجتمعية، فعلى أفراد المجتمع الإدلاء بأصواتهم. لا يمكننا أن نقول، حسنا، لا يعجبنا هذا النوع من العمل، لذا سنعد عدتنا ونعود إلى منازلنا. علينا المشاركة جميعا، والمشاركة بشكل بناء يعني التبادل في الواقع، لا أن نقول: "سنفعل ما يحلو لنا" لأن ذلك لن يكون بناءا على الإطلاق.

ستيف ديلبيانكو: وسيكون من الرائع أن تتقيد النسخة التالية من النموذج بهيكلية مقترح نموذج الوصول الموحد، لنستعين بنفس المصطلحات المستخدمة، بغرض تقليص المسافة الفارقة بين النسختين.

فابريشيو فايرا: أجل. وقد تعهدنا في الجلسة السابقة بأننا سنقوم بذلك بلا شك. فبعد مضي أسبوعين من اليوم، سنقدم لكم نموذجا يلتزم بالمسارات يا يوران -- موضوع المباحثات الذي قدمته في محاولة للمحاكاة، كي يصبح من الأسهل فهمه وإخضاعه للمقارنة وأخذ حوارنا إلى المرحلة التالية.

ستيف ديلبيانكو: أليكس.

أليكس ديكون: شكرا لك، ستيف. أنا أليكس ديكون. لذا أعتقد أن النموذج يشكل نقطة انطلاق رائعة، إلا أن علينا استيضاح بعض التفاصيل. وهناك الكثير من المهام التي لا تزال هناك حاجة للقيام بها. أعتقد أن نموذج الوصول الموحد يهدف إلى تقييم الموثوقية القانونية والتأكد من الأسس القانونية التي تدعم الوصول، ويجب استكمال هذا العمل بالتزامن مع العمل الجاري في المجتمع.

كما قال فاب، فأنا أتفق معه. أعتقد أنه علينا رفع وتيرة العمل الساري في المجتمع قبلا، سواء كان ذلك وصول IPC-BC للعمل الجاري على مسألة الوصول، بنسخته 1.6. وأعتقد أن هنالك الكثير من العمل والتفاصيل التي يشتمل عليها ملف SSAC 101، لذا فأنا أقدر طبيعة هذه الجهود المبذولة، ومن البديهي أن نتمكن من رفع وتيرة بعض مما تشملها.

ومجددا، لأحاكي ما أشار إليه فاب، فأعتقد أنه من المهم أن، أثناء تقدمنا في العمل، أن يتقاطع طريقنا مع أي نموذج سيخضع للنقاش في المجتمع، أي أن نستخدم ذات اللغة وإطار العمل الذي -- الذي -- الذي تم الإشارة إليه في نموذج الوصول الموحد في ICANN، كي نتمكن من مقارنة الأمور بشبيهاتها أثناء تقدمنا في سير العمل.

ستيف ديلبيانكو: أقدر لك ذلك. ولكن، هل استخدمت مصطلح "الموثوقية القانونية"؟ أيشير هذا إلى أمر ما، أم هو إشارة إلى طموح مستقبلي؟

أليكس ديكون: أنا مهندس في الواقع، لذا أعتقد أنه علي التنبه إلى المصطلحات التي أستخدمها.

ستيف ديلبيانكو: حسنا.

كيث.

كيث درازيك: حسنا. شكرا جزيلا لك، ستيف. لقد كان السؤال متمحورا حول تقييم نموذج الوصول الموحد الذي قدمته ICANN وكيف يمكن تحسبنه. في البداية أود الإشارة إلى العمل الذي تطلبه ذلك وإلى، أعتقد، إلى القيمة الكامنة وراء السعي وراء المزيد من التوجيه والإرشاد من طرف DPA حول هذا الملف.

لذا أود شكر ICANN على جهودهم المبذولة.

كما أود الإشادة وشكر IPC وBC على العمل الذي قاموا به في مجال التسجيل ونموذج الوصول. إلى جانب مايكل بالاج الذي يجلس على بعد بضعة مقاعد من مكاني هذا، عن مشروع حوكمة الإنترنت على ما أعتقد. كان هنالك العديد من الجهود المثمرة المبذولة لاستيضاح بعض هذه الأسئلة الصعبة المتعلقة بالوصول والاعتماد. وأعتقد أنها ستكون مدخلات قيمة للغاية إلى العمل المتعلق بسياسة المجتمع الذي نحتاج إلى إتمامه حول إعداد النسخ النهائية لهذه الأسئلة المعلقة التي أشار إليها أليكس أو -- قبلا، عفوا. الأسئلة المتعلقة بمن وماذا وأين وكيف ولم ومتى.

فأعتقد أن المكان المناسب لطرح هذا الحوار هو ضمن عملية تطوير السياسة، وسواء كان ذلك PDP الثانوي أو مسار عمل ما في PDP الموجود أساسا، وأعتقد أن مجلس استشارات GNSO -- أعلم أن مجلس استشارات GNSO لا زال يعقد مناقشاته وحواراته. إلا أنني أود التنويه إلى كون هذه المدخلات في غاية الأهمية في إجراء مناقشة حول السياسة المجتمعية الأوسع نطاقا، والتي ستساهم وفقما أعتقد في توجيهنا على مدى الأشهر القادمة.

ويا ستيف، أود التعقيب على تعليقك، حول العنصر المشتمل في نموذج الاعتماد، والواقع خارج نطاق عمل ICANN. الشهادة الممنوحة لهيئات الاعتماد، وهوية من يحدد هذا وفق اعتقادي، مسألة مهمة خارجة على الأغلب عن نطاق سن السياسات في ICANN. لكنني أعتقد أن إحدى الأمور المدرجة في نموذج ICANN UAM والتي تحتاج إلى بعض التعديلات، هي مسألة الاعتماد على GAC ليلعب دورا في صنع السياسات -- أعتذر، في تحديد هوية الحاصلين على الاعتماد من سواهم. لذا نحتاج إلى القيام ببعض العمل على هذا الصعيد.

شكرا.

ستيف ديلبيانكو: شكرا لك، كيث.

كاثرين.

كاثرين باور-بولست: نعم، شكرا لك. أتفق مع كل ما ذكر قبلا حول ما يشكله هذا المحور من نقطة انطلاق هامة، ونرحب نطاق العمل هذا للنقاش بلا شك. وقد حددت العناصر الرئيسة التي ينصب عليها اهتمام GAC على وجه التحديد، وأعتقد بوجود نقاط محورية تتطرق إلى هذه الأمور ضمن إطار العمل، ونحتاج في الوقت الحالي إلى العمل بشكل مستعجل لتطويرها أكثر فأكثر.

والآن، وكما قلت سابقا، ترغب GAC في رؤية تطور سريع في مسألة القوى الأمنية على وجه التحديد، إلا أننا نحتاج إلى المضي قدما في ضمان وصول المستخدمين الآخرين من أصحاب الأهداف المبررة. وفي هذه العملية، علينا التأكد من بساطة وثبات عملية الوصول إلى البيانات حتى أكبر قدر ممكن، وهذا ما يفتقده إطار العمل الحالي والذي لا يقدم أي تفاصيل حول هذا الأمر. وقد ذكر RDAP كموضوع اختياري.

وأود التنويه إلى أن كيث قد أشار إلى النماذج الأخرى التي عمل المجتمع على تطويرها، والتي تقدم مستوى إضافيا من التفاصيل التي تتطرق إلى عدد من المحاور غير المشمولة في إطار العمل هذا. وسيساعدنا هذا، لا من وجهة النظر إلى العملية هنا وحسب، بل في حالة رغبتنا في الحصول على إرشادات وافية من DPA.

ومن الأمور التي حرصت هيئات حماية المعلومات على طلبها بشكل متكرر هي المزيد من التفاصيل حول ما نحاول القيام به في الواقع. مجددا، لا تمنعك GDPR من اتخاذ أي خطوات كانت، إلا أن عليكم تقديم شروحات حول سبب قيامكم بذلك والضرورة الكامنة وراءه وتماشيها مع نظرية الأسباب المبررة. وهذا ما يحتاجونه.

فكلما استطعنا تقديم المزيد من التفاصيل إلى DPA حول النماذج المختلفة التي أنشأناها، كلما تمكنوا من تقديم المدخلات التي تصب في مصلحتنا في حال حاجتنا إلى التعديل على النموذج. لذا فعلينا استخدام المدخلات الواردة من المجتمع لاستيضاح ذاك النموذج وإثراء محتواه واستكمال المخطط الأولي الذي قدمته لنا ICANN مشكورة.

ستيف ديلبيانكو: كاثرين، هل أنت متأكدة من رغبتك في طلب المزيد من التفاصيل من مجتمع ICANN؟ حيث يمكن لهذه المجموعة أن تعرغ أيا كان بكم التفاصيل، وآمل أن يساعدكم هذا في التوصل إلى القرارات التي تحتاجون إلى اتخاذها، إلا أنكم حاولتم تحميلنا مسؤولية اقتراح حاجتنا إلى التأكد من وجود مخطط تفويض للعناصر الأخرى ضمن القوى الأمنية.

وما زلنا نعتقد أنه سيتم التعامل مع هذه الجزئية في الجزء السفلي الموضح في الجدول، وسنسعد بقبول هذه المدخلات والإجابة على أسئلة RDAP فور الحصول على مخطط تفويض متوافق مع شروطكم القانونية للقبول.

لذا سيتم التعامل مع العديد من جزئيات العمل ضمن القسم الأزرق السفلي، إلا أنني أدرك أنكم تجرون غالبية العمل تجاوبا مع الأسئلة والتفاصيل. فإننا بالتالي سنوفي هذا الطلب حقه.

مايك.

مايكل باليج: شكرا لك، ستيف.

إن المحاور الثلاثة التي أقترحها لإجراء تحسينات محتملة في نموذج ICANN هي التالية. الأولى هي المسؤولية. لقد تحدثنا عن عنصر ADR. وكانت إحدى النقاط التي تطرقتم إليها هي أنني أقترح عنصر ADR الخاص بي بمثابته تعويضا ماليا مقدما إلى محور البيانات. في -- لقد اقترحت ضمن القائمة ما قيمته بضع مئات من الدولارات. وقالت ستيفاني بأنه مبلغ قليل للغاية. وأرى أن هذا لا يزال في مراحله الأولية. ولكنني أعتقد أن يوران أشار إلى أمر ما سابقا، وهو وجود قوانين مطبقة لحماية البيانات مسبقا. لماذا نهتم بذلك؟ أثارت الغرامات اهتمام الجميع.

لذا أعتقد أنه من الضروري فرض حاجز مالي ضمن نطاق المسؤولية كرادع لأصحاب الخطوات المتهورة.

لدي نقطتان بعد. إمكانية الوصول. أختلف مع بعض النماذج التي قدمها BC وIPC وICANN على تقديمهم للمعلومات لكل من أمين التسجيل والمسجل. أعتقد بانطواء مسؤولية أمين التسجيل على حماية هذه البيانات، بصفته حامي البوابة. أعتقد أن هذا متوافق مع المشورة التي تضمنتها مذكرة هاميلتون المتعلقة بإيجاز العقود. وأعتقد أن أمناء السجلات مسؤولون عن حماية العملاء من الإساءات المستقبلية.

أيضا، وفي حال وجود قوانين حول مركزية البيانات، يكون أمناء السجلات -- أكرر أن أمناء السجلات يكونون حينئذ مسؤولين عن تطبيق آليات التعزيز والامتثال لهذه القوانين المحلية.

والنقطة الأخيرة هي الشفافية. إحدى النقاط التي أود الإشادة بها في نموذج IPC BC هي الفهرس ي، حيث قدموا فيه قائمة في غاية الوضوح حول الاستخدامات المبررة. إحدى الأمور التي أشجع وجودها في النماذج المستقبلية هي قيام المستخدم بتحديد أسس

الاستخدام المبرر في حال تقديم طلب حاصل على الموافقة من طرف RDAP. مما يمكنهم من الرجوع خطوة إلى الوراء والتساؤل عن ماهية الأمر في حال واجههم تحد من قبل أي محور بيانات ضمن أي مستوى لاحق من البيانات. فهذه النقطة الأخيرة التي وددت الإشارة إليها. شكرا.

ستيف ديلبيانكو: أما النقطة الأخيرة، فأعتقد أن أليكس ديكون أشار إليها بمسألة "لم". يأتي سؤال "لم" بعد محور "من".

أليكس ديكون: أعتقد أنه سيتم تغطية هذا الأمر من الناحية التقنية.

ستيف ديلبيانكو: هذا رائع. رود.

رود راسموسن: شكرا لك، ستيف. أود التعبير عن رأيي الشخصي، حيث أعتقد أن هذه البداية موفقة كما أشار إلى ذلك العديد من الأشخاص. إلا أن هنالك حاجة إلى بعض الاستيضاح، لكنني أعتقد بأنها نقطة بداية مهمة.

فعند تبني وجهات نظر متعددة من طرف SSAC، توصلنا إلى SAC101 يوم الإثنين، أي في نفس يوم صدور هذا البيان. وتمحورت إحدى توصياتنا حول نماذج الوصول. لذا أشكر لكم الاهتمام بهذا الأمر على الفور. أقدر لكم تقدمكم في هذه المسألة. ويتماشى هذا كثيرا مع ما كنا نتحدث عنه، وفقما أعتقد. إن كان هنالك أي سوء فهم حيال هذا الأمر، فسنحاول جاهدين إيضاح الأمور. لكنه يبدو في غاية التوافق معه.

أعتقد أن هنالك بعض المسائل التي تستحق التطرق إليها، حول تطوير النموذج وتوضيح وتبني القضايا والقوى الأمنية وإمكانية الوصول إلى وسائل الحماية الرقمية، تلبية لأهداف التحقيق التي يمكن أن يؤدي فيها طرح السؤال بشكل مباشر إلى -- إلى أن يقود إلى التحقيق في موضوع يعد حساسا في طبيعته. عندما يتساءل الأشخاص عن سبب عدم تلقينا لأي طلبات أو تحدثنا إلى أخصائيي الحماية الرقمية والمختصين في القوى الأمنية، فذلك لأننا لن نتحاور مع أمين سجل تسبب في انقلاب الأمور وإعلام أمين السجل بذلك -- إذا هذه هي الأمور التي تحدثنا عنها في كل من EWG وغيرها من المناسبات. وهنالك طرق لحل هذه المعضلة، لكننا نحتاج إلى التطرق إليها. أعتقد أن شيئا من التوضيح سيكون في غاية النفع في هذه المرحلة.

أما القضية الأخرى فحول -- سأتبنى طريقة تفكير APWG للتطرق إلى هذه المسألة، لما كان لـAPWG من دور في المساهمة في هذا الأمر. وللتوضيح فحسب، فأنا لست القائد، أنا قائد في APWG.

وقد عملنا خلال الفترة الماضية على تطوير ميثاق سلوكي. هنالك جلسة تتمحور حول المنظمات التي تعد -- دعوني أستوضح هذا الأمر. إن هيئة التفويض، كما أشير إليها، تتحمل مسؤولية مراقبة الامتثال. إلا أنني لست متأكدا من كون هذا واقعيا من الناحية المادية. فهذا يحتاج إلى الكثير من -- هنالك الكثير من المسائل المتفاوتة التي تحتاج إلى النقاش. هاتان هما النقطتان الرئيستان اللتان تحتاجان إلى تطوير على وجه التحديد. شكرا.

ستيف ديلبيانكو: هذا مفيد جدا.

ستيفاني.

ستيفاني بيرين: شكرا جزيلا. حول النقطة الأولى، ما الذي تعنيه تماما بقولك "نموذج وصول موحد"؟ هذا مثال كلاسيكي على استخدام الكلمات بشكل عشوائي في رأيي.

ستيف ديلبيانكو: يجب على المسجلين وأمناء التسجيل الالتزام بها.

ستيفاني بيرين: أجل. لكن إن كنت تعني أنها قائمة على التشغيل المتبادل، فعليك قول هذا. نتفق جميعا على ضرورة كون أي أداة قائمة على التشغيل المتبادل. من الواضح أن فاب يعني "منظم" على قربها من كلمة "موحد".

فالخصوصية سياقية. لن تحصل على نفس الخصوصية. لدينا هيئات حماية بيانات بخبرة تفوق 20 عاما ليخبرونا بهذا. إنها سياقية. ستتفاوت وفق الدولة. ستتفاوت وفق الظروف. ستتفاوت وفق الهدف. لذلك لا أتفق مع استخدام كلمة "موحد."

إلا أن هذا ينقلني إلى النقطة 2، أيمكننا رجاء تتبع -- عملية ICANNعلى وجهها الأكمل هنا؟ صدر هذا البيان قبل الاجتماع، أي ريثما كنا نحزم حقائبنا ونجري تعاملاتنا اليومية قبل القدوم إلى هنا.

لم ندلي بأي مدخلات إليه كمجموعة من أصحاب المصلحة. نحن نمثل المجتمع المدني والمستخدم النهائي في مجموعة أصحاب المصلحة غير التجاريين. كان علينا إلقاء نظرة عليها. وقد صدرت قائمة المتطلبات على وجه السرعة، والذي نحن في أمس الحاجة إليه في هذه المرحلة، كما قلت سابقا. نحتاج إلى قائمة من المتطلبات كأساس. هذا هو رأينا.

ألقوا نظرة على مشروع حوكمة الإنترنت. إنه موجود. سنتابع تحليلنا لهذه المسألة، حيث علينا مواكبة سير الأمور.

وأعتذر إن كنت أبدو انتقاديا. أحاول إنعاش نقاش عقيم حول مسألة تعد محط خلاف شديد.

فلعلنا نحظى بنظرة سريعة على ما ستؤول إليه الأمور خلال السنة القادمة. وهذه طريقة خاطئة للتعامل مع الأمر في اعتقادي.

نمتثل الآن إلى نموذج غير حاصل على مدخلات مجتمعية ولا إجماع. ثم سنستشير DPA بخصوصه؟ مما يعني أنني سأرهق الحضور بتحليلاتي المطولة، التي ستعتمد وجهة نظرنا الخاصة كأسس لها. وأعتقد أن هذا ليس مناسبا. وقد قلت ذلك من قبل.

والآن، أتودون مقاطعتي لدى هذا الحد؟ نعم؟ حسنا. هناك المزيد. انتظرونا.

ستيف ديلبيانكو: سيكون السؤال الثالث مكانا مناسبا للتطرق إلى هذا الموضوع.

يوران، قبل أن أتوجه إليك وإلى جيه جيه، أعتقد أنه من الجدير لكما أن تتعرفا على سبعة من أصل ثمانية منظمات تشكر على مبادرتها في القيادة مع الامتثال لإطار العمل هذا، بما فيها منظم العمل. وباستثناء ستيفاني.

نشكر الجهود المبذولة والمبادرة القيمة، مع علمنا بما كانت ستجلبه تلك المبادرة الأولى من اعتراضات. إلا أنها لا تزال تساهم تقدم الأمور. وأعتقد أنكم سمعتم العديد من التعليقات المشيدة والداعمة من جميع الجالسين حول الطاولة. لذا سأمنحكم دقيقة. اغتنموا الفرصة لتشعروا بالفخر، وأعلمونا ببعض ردود الفعل التي تلقيتموها.

يوران ماربي: أولا، أنا في الواقع آخر من يلجؤ إليه في هذه المسألة. فلم نقدم النموذج. نحن لا نتحدث عن -- نحاول الحصول على بعض المشورة القانونية حول قدرة المجتمع على إجراء هذا الحوار. ونتبع المبادئ التي تمثلت في نموذج كالزون، عبر سؤالكم عنه في الواقع.

لا أعتقد أن هذا محط مفاجأة لأحد، حيث طلبته منا DPA. هذا صحيح. كما أخبرونا أنهم -- لا داعي لقيامنا به قبل أغسطس. نحن - لذا فقد طلبت منا المفوضية الأوروبية القيام بهذا. وفي الواقع -- فعند تقديمنا لنموذج كالزون، فقد تطرقنا إلى هذا الأمر كذلك. لذا فنحن نصنع النموذج وفقا لافتراض لا أكثر. وعند التطرق لموضوع التسميات، فيمكننا دائما العثور على اسم جديد.

سأكشف لكم الآن عن حقيقة كون المقترح نسخة فريدة عن النموذج، مثل جيلاتو الكراميل المملح.

ولكني أود العودة إلى ما يكمن وراء هذا السؤال، وهو ارتباطه بهذا. إن نظرت إلى النموذج، فسترى -- الموجود على الطاولة، فسترى وجود تضاد فيه. فقد أضفنا العديد من الأسئلة المختلفة إليه عن قصد ونية، كي لا يتمكن أحدهم من -- حيث لا يمكننا تطبيقه برغم موافقة الجميع عليه، حيث أن هنالك عوامل متضادة فيه حاليا. والسبب في ذلك هو أننا نرغب في طرح الأسئلة على DPA.

فالمرحلة الأولى هي أننا نود، بالطبع، أن تقدموا لنا معلومات لنقدمها بدورنا إلى DPA والآخرين، بنفس الطريقة التي قمنا بها من قبل.

كما أننا قمنا في المرة السابقة -- وأود التركيز على هذا أيضا. لديكم -- لديكم أساليبكم في التواصل مع DPA.

على سبيل المثال، فنحن نذكر المفوضية الأوروبية بصفتها الأمر الجلل، الذي يشكل وحدة واحدة. وكاثرين مدركة لهذا الأمر في الواقع، حيث أن المفوضية مكونة من ثلاثة أجزاء. الجزء المسؤول أو كاتب القانون، وDG JUST ليس مشمولا. فإن كاثرين، على سبيل المثال، تشكل طرفا آخر ذا مصلحة في المفوضية الأوروبية، وهي القوات الأمنية. ثم لدينا المنسق أي DG CNECT المسؤول عن العلاقة مع ICANN.

ومن ثم إن التطرق لكل هذه الأمور أثناء سعينا للمضي قدما، حيث علينا أن نتفوق على أنفسنا عند التطرق لهذه الأمور لأننا نرغب في جذب انتباهكم في المستوى المناسب. ومن المؤكد أن DG JUST حاصل على دعوة دائمة للتفضل والحديث عن هذا الأمر.

وأود التأكيد -- قلت هذا قبلا، للحصول على أي توجيهات، فقد كان أمرا جللا حصولنا على التوجيهات التي تلقيناها من DPA. وأبدي أشد الاحترام لحصولنا عليه. فقد قدمت لنا DPA والمفوضية الأوروبية، وخاصة DG CNECT الكثير من المساعدة. هذا أمر جيد حقا. وقد كان نموذجا لأصحاب المصلحة فعلا. وسيكون هذا أصعب الآن، لأننا نود عكس الأمر. ويتعين علينا الآن وضع هذا تحت -- البحث في تفاصيل كالزون. وكيف لنا أن نحصل -- في عالم غير متماثل، كيف لنا أن نمنح الأشخاص وصولا إلى البيانات مع الحفاظ على الأسس القانونية لها.

وقد وعدتكم بطريقة أو بأخرى، حيث يختلف مع العديدون منكم، بأنني سأقدم -- تمكننا من الحصول على بعض المشورة القانونية من طرف مجموعة البند 29 ليتم تصحيحها من قبل المجلس. سيكون هذا أصعب في الوقت الحالي. سيكون هذا أصعب من ذي قبل. نحن فعلا بحاجة إلى مساعدة الأعضاء المشاركين. نحتاج إلى المساعدة من المفوضية الأوروبية، ومن DG JUST على وجه الخصوص ومن DPA كي نتمكن من القيام بهذا.

ستيف ديلبيانكو: شكرا. جيه جيه، ترك لك يوران دقيقة واحدة لتحاول إضافة اللمسات النهائية على جيلاتو الكراميل المملح.

[ضحك]

جون جيفري: أتفق مع المتحدث الأخير.

ستيف ديلبيانكو: هذا رائع. عدنا للالتزام بالجدول وصولا إلى السؤال النهائي والأخير، حيث طلبنا منكم الحديث عن طريقتكم المفضلة في تطبيق النموذج. سنبدأ مع ستيفاني. سنجمع الآراء حيال كيفية القيام بهذا.

لقد أدليت بثلاث أفكار. فقد اقترحت أنه ربما -- دعوني أتوجه إلى تلك الشريحة -- حيث يمكن أن تقوم منظمة ICANN بتطبيق مواصفات مؤقت آخر. وكان هذا قيد النقاش في اللجنة الأخيرة. ربما يتعين على مجلس GNSO تطوير سياسة عبر واحد أو اثنين من PDP المعجلة، مع اختصاص أحدها في مسألة الاعتماد والوصول. ومن إحدى النقاط التي حرصت على تدعيمها على مدى الـ24 ساعة الماضية هي مسألة تفاعل المنظمة ونقاشها مع المنظمين الأوروبيين على مستوى التدقيق وطرح الأسئلة، وذلك بغرض تقديم المشورة المناسبة التي تمكن مجلس GNSO والمجتمع من تطوير منهجية وصول ستصبح قيد التشغيل فور توصلكم إلى اتفاق مع الأوروبيين حول الاعتماد.

إذا، ستيفاني، سنبدأ معك حول طريقتك المفضلة في تطبيق النموذج.

ستيفاني بيرين: أنا ستيفاني بيرين، للسجل.

حسنا. أولا، هل لي أن أشير إلى كوني مدير البحث في السياسات في مكتب مفوض الخصوصية الكندي. وإن كنت مسؤولة عن منظمة وكنت أود إشراك الجميع فيها، مثل بنك رويال أو بيل كندا -- ففي حال تلقيت رسائل منهم عقب مخالفتهم لقوانين الامتثال على مدار 20 سنة، فكل ما يمكنني فعله هو -- لا يمكنني وصف ما سأشعر به من انزعاج في تلك الحالة، لأن ذلك مناف للعقل. لا يجب أن نضغط على DPA للحصول على هذا النوع من المدخلات.

وإن كنت ستفعل ذلك، فعليك القيام به على مستوى عالمي بسبب وجود 126 قانونا كما ذكرت من قبل، أليس كذلك؟ دعونا لا نتحيز. حسنا.

أما حول كيفية التطبيق، فأعتقد، كما تعلمون -- ربما علي التوضيح أكثر. يجب أن يكون مجلس GNSO المسؤول عن ذلك. إنه مسؤول عن السياسة. ينبغي لنا أن نفعل ذلك بالتعاقب. علينا الخوض في السياسة أولا ثم التطبيق. وكما قلت في اللجنة السابقة، فهنالك ضريبة ندفعها لقاء التأخر. لا يحق لكم تأجيل هذا الكم من العمل. إن كنتم تودون الوصول إلى مرتبة منظمة مسؤولة لأصحاب المصلحة مع الالتزام بما تتوقعونه من مضاعفة جهود الأشخاص وغير ذلك، فلا يمكننا القيام بهذا. وهذا ليس عدلا. إنه ليس استخداما منصفا للعملية والوقت، وسنتسبب حينها في إنهاك أصحاب المصلحة. شكرا.

ستيف ديلبيانكو: شكرا لك ستيفاني.

[تصفيق]

حينما قلت "لا يمكنني وصف ما سأشعر به من انزعاج"، فلا أعتقد أننا كنا سنحتاج إلى ذاك الوصف. فقد أصبحت لدينا فكرة شاملة عن ذلك.

رود.

رود راسموسن: فيما يتعلق بالتطبيق -- فإن الجزئية التطبيقية من هذه العملية هو -- هنالك -- ليس لدي رأي ثابت حول كيفية إتمام العملية، بل كل ما أعرفه هو ضرورة إتمامها.

في السؤال الذي طرحته علينا، فقد سألتنا ما إن كان يجب القيام بتطبيق مواصفات مؤقتة ومواصفات منفصلة وPDP أخرى؟ هل علينا حمل المنظمة وغيرها من الأفراد على العمل معا؟ أعتقد أن الجزئية الأخيرة تمثل الهدف، أي تحريض الأشخاص على العمل معا. أعتقد أن شيئا من اليأس كان باديا علينا في الطريقة التي قاربنا فيها GDPR، أي مع معرفتنا بما كان الجميع يحاول فعله في حين -- إزاء التفاعلات الجارية مع السلطات الأوروبية لحماية البيانات. في حين كانت ICANN متفاعلة بشكل رائع حيال إطلاعنا

على ردود الفعل على ما قد قيل قبلا، فما كان ينقصنا هو معرفة ما إن كان بالإمكان التعاون في العمل على استراتيجية مقاربتهم، خصوصا مع تلقينا طلبا منهم حول التواصل مع مختلف جهات الاتصال لحل عدد من هذه القضايا.

سأتبنى طريقى تفكير APWG. فقد عملنا مع السلطات الأوروبية لفترة معتبرة حول كيفية مشاركة بيانات الأمن الرقمي، لأننا نعاني من بعض المشاكل ذاتها. لذا فنحن نحاول تخطي الأمر. لكنه سيكون من الرائع أن تتمكن منظمات مثلنا من مواكبة بعضها البعض أثناء الخوض في هذه العملية، للمساهمة في تدعيم الأهداف المشتركة لدينا وإعداد النظام على أكمل وجه. لذا نحتاج إلى التنسيق والأهداف المشتركة التي سنتمكن من الاتفاق عليها، كجزء من العملية ككل. شكرا.

ستيف ديلبيانكو: رود، هذا مفيد للغاية. أنت رئيس SSAC. أما اللجنة الاستشارية الأخرى التي تحدثنا عنها بكثرة خلال هذا الأسبوع، فهي لجنة الاستشارات الحكومية. حيث يعمل كلاهما على تقديم المشورة إلى المجلس، إلا أن هنالك دعوة موجهة إليهم للمشاركة في كل خطوة من هذه السياسة. بدلا من مفاجأة المجلس بتقديم مشورة متأخرة، من الأفضل تقديمها في البداية. وأعلم أن GAC تلتزم بفعل هذا، وأسعد بهذا حقا.

رود راسموسن: وأود أن -- أشرت إلى هذا في الاجتماع المفتوح الذي عقد أمس. حيث قامت SSAC بإرسال خطاب إلى GNSO اليوم -- بغرض تحديد التوصيات التي تم اتباعها. فقد كنا جزءا من -- هنالك أعضاء مشاركون في عملية GNSO من قبل، ونلتزم بمتابعة هذا. وإن كان لدى أحدهم أي استيضاح حول هذه المشورة، فنحن هنا للمساعدة. ومع تطور الأمور، فإننا، بالطبع -- سنقوم بالتعقيب عليها، كونها مرتبطة بقضايا SSAC.

ستيف ديلبيانكو: شكرا لك يا رود.

مايك، فما هي أفكارك في صدد الطريقة المتبعة؟

مايكل باليج: كي أتمكن من التطلع إلى المستقبل، علي في الواقع البحث في التاريخ. وللأسف، فقد كانت هنالك علاقة عكسية بين مدى نضج مجتمع ICANN وقدرة المجتمع على التصرف في الوقت الصحيح.

أشجع الجميع في الواقع على الاطلاع على موقع GNSO الإلكتروني. فلديهم جدول يوضح محاور PDP التي تم تبنيها، مع توضيح تاريخ البدء والانتهاء. وعندما اطلعت عليها، فأعتقد بمضي عقد من الزمن يفصلنا عن استكمال PDP خلال سنة واحدة. فهذا يحول عائقا دون النظر في عملية تطوير السياسة المعجلة الثانية.

ومن درس التاريخ هذا، فقد أدرجت هذه الملاحظة في مشروه فيلي سبيشال، أي أن العمل كان قائما في عام 2008، إلى جانب المهلة الإضافية. وأعتقد بأهمية هذه البيانات، لأن ما حدث أثناء فترة العمل على محور PDP ذاك، أي أنه كان هنالك العديد من طلبات خدمة التسجيل المقدمة من طرف مشغلي السجلات، سعيا منهم لحل المشكلة.

فأنا أشيد بما فعله توكوز، وأشجع الأطراف المتعاقدة الأخرى على المشاركة. أرى أنه قد حان الوقت للتفكير بشكل خلاق.

وأنهي حديثي بهذا: إن الفشل في تحقيق هدفنا كمجتمع، فيما يتعلق بمحور EPDP الحالي، يمهد الطريق لخطورة منهجية تتعرض لها العملية التفصيلية الحاصلة على الموافقة بالإجماع، والتي عمل على تحقيقها بعض الحضور لما يصل إلى 20 عاما. وأنهي بقولي: علينا النجاح في هذا لأن الفشل ليس خيارا مطروحا.

ستيف ديلبيانكو: أسمع هذه العبارة من زوجتي وأولادي في الغالب، أي أن مستوى نضجي العالي يتسبب في ضعف إنتاجيتي. وأعتقد أن هذا ما أشرت إليه للتو.

كاثرين.

كاثرين باور-بولست: حسنا. أود توضيح دور المفوضية الأوروبية. فنظرا إلى اختيارهم، تعود مسؤولية تقديم الإرشاد إلى سلطات حماية البيانات واللجان، لا المفوضية.

وللتأكيد، ستكون الأمور في غاية السهولة في حال كان للمفوضية الأوروبية ثلاثة أقسام لا غير. أعتذر للغاية عن تمثيلي للجزء المعاكس لكنني لا أمثل مديريتي. أنا أمثل المفوضيةالأوروبية.

فقد قدمنا كل ما نستطيعه من الخبرة والمشورة ضمن الحدود القانونية، بشكل خطي أو في الاجتماعات أو عبر الهاتف، وذلك في محاولة منا لتسهيل التفاعلات مع مجموعة البند 29 وEDPD في الوقت الراهن. وأؤكد بأننا ملتزمون بالقيام بكل ما تطاله أيدينا من جهود.

سأتطرق الآن إلى الطريقة المفضلة لدي في تطبيق المواصفات المؤقتة، EPDP وما إلى ذلك، فقد ذكرت لورين أن الوصول جزء من المواصفات المؤقتة. فربما نأخذ في عين الاعتبار الإسهاب في شرح المواصفات المؤقتة في نهاية إحدى المهل الممتدة على مدار 90 يوما، أو تبني مواصفات مؤقتة منفصلة. مهما يكن الأمر.

تعتمد GAC، على كل حال، رأيا مفاده عدم إمكانية الانتظار إلى نهاية هذه السنة، حتى مايو القادم، لرؤية النتائج. وعلى كل حال، يجب أن تتضمن سياسة WHOIS على هذه الجزئية، أي اتخاذ منهجية شاملة تبعا لما أشارت إليه سلطات حماية البيانات في الاتحاد الأوروبي. فقد طلبوا من ICANN على وجه الخصوص تقديم هذا النموذج، كما قال يوران من قبل، لأن عملية معالجة البيانات التابعة لـGDPR لا تتوقف عند مرحلة التنقيح قط. حيث تغطي المرحلة التالية، أي مرحلة معالجة البيانات غير العامة.

لذا من الضروري أن يتمتع المسجلون والمستخدمون بالثقة حيال العملية في كليتها، بما فيها ظروف الإفصاح عن البيانات غير العامة.

ستيف ديلبيانكو: كاثرين، إن تمكنت وEC من تقديم مثال على هيئة اعتماد مؤهلة لتحمل مسؤولية القوى الأمنية، على سبيل المثال، وأن تطلب منا تصميم أنظمة تقبل الرموز الحاصلة على التفويض وتقديم ردود الفعل مع منح العملية دفعة أولية، مع إنجاز المهمة ضمن نطاق عمل المفوضية. وأدعوكم إلى أخذ هذا في عين الاعتبار.

كاثرين باور-بولست: يمكنني القول أننا نأخذ هذا في عين الاعتبار، ونعمل على تنفيذ هذا بالتعاون مع الأعضاء المشاركين.

ستيف ديلبيانكو: حق رفع دعوى.

كيث.

كيث درازيك: شكرا لك، ستيف. كيث درازيك.

تمحور السؤال حول الطريقة المفضلة في تطبيق نموذج الوصول. وأعتقد دون شك أن هنالك حاجة لتنفيذ العملية بشكل عملية مجتمعية يقوم GNSO على تشغيلها، وبمشاركة والحصول على مدخلات أجزاء أخرى من المجتمع. ولتذكير الجميع، فإن كنا نتوقع من الأطراف المتعاقدة والنطاقات العمومية عالية المستوى تحمل مسؤوليات جديدة والالتزام بتطبيق نموذج الاعتماد والوصول الجديد وإمكانية التعزيز من قبل ICANN، ويجب أن يكون هذا نتاج سياسة الإجماع. وإن الطريقة الوحيدة للوصول إلى سياسة الإجماع هو تشغيل PDP التابع لـGNSO.

لذا أعتقد أنه من الأهمية بمكانة أن يدرك الجميع أن GNSO موطن هذا النوع من العمل، إلا أنني أدرك أن مجلس GNSO يغتنم هذا الأسبوع في التباحث في الطريقة الفضلى لمواجهة هذا التحدي. وتبقى الأسئلة المطروحة حول ما إن كان هذا EPDP أو PDP مدمجا بشكل ما في PDP المواصفات المؤقتة المستحدث، فهذه أسئلة يتم نقاشها من قبل مجلس GNSO.

يتعين علي القول، مع أنني أعتقد بعدم سداد فكرة طلب مواصفات مؤقتة أخرى، فقد يكون من وجهة نظر طرف متعاقد خارجا عن إطار أهلية المواصفات المؤقتة. للمتابعة في هذا الصدد، فليس من الضروري تطبيق المواصفات المؤقتة لنتمكن من الحصول على EPDP مرتكز على نموذج الوصول.

يحق لمجلس GNSO اليوم تشغيل EPDP دون اتباع نمط تشغيل المواصفات المؤقتة.

أود التنويه فقط بأن هذا الأمر محط تركيز المجلس في الوقت الحالي، وأتوقع إدراك أعضاء المجلس للأهمية القصوى الذي يتخذها هذا العنصر ضمن العمل المنتظر أمامنا.

كما أنود الإشارة إلى أنه، وكما قلت، هذه عملية تابعة لمجلس GNSO، لكنها ستكون جهدا مجتمعيا يتم من خلال PDP التابع لمجلس GNSO بطريقة أو بأخرى. وتشارك منظمة ICANN في هذا العمل كذلك. لذا أتوقع من ICANN أن تكون عضوا فاعلا في هذه العملية، مع الحاجة إلى المسورة القانونية والتوجيهات القانونية حيال التنسيق مع DPA، لضمان تنسيق الجهد المجتمعي المبذول وتماشيه مع محتوى النقاشات السارية بين منظمة ICANN وDPA، والمتعلقة بـGDPR.

وفي النهاية، أود أن أشير مجددا أن الأمر لا يتعلق بـGDPR حصرا. فعندما نتحدث عن نموذج الوصول أو نموذج الوصول الموحد أو ذو التشغيل المتبادل أو ما كانت الكلمة التي سنختار استخدامها، فعليه أن يكون مرنا بما فيه الكفاية لتحمل التفاوت في نظام السلطات وحالات المستخدمين التي تطرقت إليها سابقا.

شكرا.

ستيف ديلبيانكو: شكرا لك، كيث.

وأشير أيضا إلى أن ذكر تطبيق مواصفات مؤقتة مرة ثانية لم يكن يهدف إلى إطلاق عملية في المجلس. بل كانت شرارة لإطلاق الامتثال الإجباري الفوري مع الوصول المعتمد؛ وأعني الفوري، بدلا من الانتظار عاما كاملا، أليس كذلك؟ أثناء اللجنة الأخيرة، سمعت إليوت يشير إلى هذا الأمر لأنه يفضل خرق القوانين على المخاطرة بدفع الغرامة.

كيث.

كيث درازيك: شكرا لك، ستيف. وللتعقيب على هذا، يتطلب تطبيق المواصفات المؤقتة الحالي القيام بأمور محددة من قبل كل من المسجلين وأمناء التسجيل، وأحدها منح الوصول لأهداف مبررة وللاستخدام المبرر. فلسنا نوازن الأمور بالنظر إلى المصلحة المبررة لمحور البيانات.

فلدينا اليوم متطلب يشير على المسجلين وأمناء التسجيل بجمع البيانات ونقل البيانات في حالات التسجيل المفصل وإيداعها وإتاحتها لحالات الأهداف المبررة والاستخدام المبرر. هذا كله مشمول في المواصفات المؤقتة. وأوضحت ICANN أننا سنجبر، كما تعلمون، الأطراف على الامتثال في كل هذه القضايا.

ستيف ديلبيانكو: فهمت. إلا أن هنالك نقطة غير مدرجة في المواصفات المؤقتة، وأشير إلى الزاوية اليمنى السفلية من الرسم التوضيحي، أي أنه في حال تقديم رموز تفويض من قبل مجموعة واحدة من مقدمي الطلبات المعتمدين، مثل القوى الأمنية، فليس هنالك بند يلزم الجميع باحترامه. وهذا ما قد يتسبب فيه تطبيق المواصفات المؤقتة. لذا يجب التفريق بين تبعات

تشغيلها والتسبب في إطلاق عملية تطوير السياسة في GNSO. لأننا نتحكم بهذا بشكل كلي ضمن مجلس GNSO.

حسنا. أليكس.

أليكس ديكون: شكرا لك، ستيف. أليكس ديكسون للسجل.

ليس لدي فكرة ثابتة عن كيفية قيامنا بهذا، طالما أننا سبندأ به عما قريب. سيكون من الرائع أن نبدأ الآن.

أعتقد أن حدسي -- أن حدسي يخبرني بأن الطريقة المثالية هي اتباع المواصفات المؤقتة الحالية والعملية التي يمارسها مجلس GNSO، طالما أن الاعتماد والوصول، في الواقع، ضمن نطاق EPDP. في حال لم تكن مشمولة، فعندئذ، أعتقد أنها غير مكتملة برغم الجهود المبذولة في تعزيز امتثال نظام WHOIS لنظام GDPR.

سأكتفي بهذا القدر.

ستيف ديلبيانكو: لقد تحدثت أنا وإياك يا أليكس حول هذا في وقت سابق. فعلى الأرجح أن PDP لن تصدر أي اعتماد. سيتم ذلك من خلال هيئات الاعتماد اذات المكانة لدى المنظمين الأوروبيين. فهذه جزئية الوصول لا الاعتماد، وهذا واقع ضمن صلاحيات المجلس.

أليكس ديكون: هذا صحيح. لذلك يوجد بعض العمل الذي يتعين القيام به حول الاعتماد. أفهم ما تقول. نعم، أنا أوافق.

ستيف ديلبيانكو: لا يعتمد ذلك على المجلس تماما. سيفترض المجلس أن هيئة الاعتماد تقدم رمزا. لا يعمل المجلس على تصميم أنظمة الاعتماد، وهذه حجتي.

فاب.

فابريشيو فايرا: إن كنت لا تمانع، أود التعقيب على النقطة التي أشارت إليها ستيفاني قبل الإجابة على هذا السؤال.

ستيفاني، لقد كنت متعمدا استخدام كلمة "موحد"، لا "منظم" ولم أستخدم كلمة "موحد" للإشارة إلى معنى "منظم". لقد عنيت "موحد" على صعيد التطبيق الموحد في الأطراف متشابهة الظروف. لأنني أعتقد أنك محقة، أي أن GDPR تتبع معايير مختلفة لشؤونها المختلفة. وما رأيناه وسمعنا عنه طيلة النهار، على صعيد البيانات التي عرضت علينا، هو أن بات الأشخاص ذو الظروف المتشابهة يقدمون نفس الطلب دون تلقي تطبيقات قانونية موحدة. لذا استخدمت كلمة "موحد" ولم أعني بها "منظم".

وسنتابع هذا الحوار فيما بعد، لا شك.

أما للإجابة على هذا السؤال، ستيفاني، فأنا أتفق معك كليا حيال عدم حاجتنا إلى طرح هذا الموضوع على DPA لأنني، وبصفتي عاملا مع شركة تمثل ما أقله أرفع 50 شركة عالمية، فإنهم لم يهرعوا إلى DPA للاستفسار عن كيفية تطبيق GDPR. لقد بحثوا عن المشورة القانونية ثم طبقوها. فعلوا ما يفعله المخضرمون في عالم الأعمال.

أتفق مع باليج على ضرورة تنفيذ هذا لأنه، كما سمعنا طيلة النهار وما أشرت إليه من قبل، لا يمكننا إنهاك المنظمات والشركات وهيئات القوى الأمنية ومنحهم إجابات غير موحدة كإجابة على نفس العملية القانونية. وأتفق مع كاثرين حول التطبيق ووجود خيار من اثنين. يمكننا تفصيل ما هو موجود حاليا، مع وجود مسؤول عن الوصول في الواقع، أو التوصل إلى مواصفات مؤقتة جديدة. إلا أنه من غير المقبول الجلوس مكتوفي الأيدي

والادعاء بأنها غير موجودة أو عدم التطرق إلى الموضوع أو الادعاء بعدم وجود ما يكفي من الوقت للتطرق إلى الموضوع.

والسبب الكامن وراء كون هذا الأمر غير مقبول هو قيام مجموعة البند 29 وICANN ويوران وبعض مقدمي المشورة المقدمة على أساس الطلب، بالإشادة بمحتوى النموذج مع إشارتهم إلى الإشادة بكم لحصولكم على الوصول ضمن النموذج. وقد طلبوا منكم أمرا واحدا هو توضيح تفاصيل نموذج الوصول. حيث قالوا: "سننتظركم لشرح هذا بالتفاصيل وبطريقة إجبارية وقابلة للفرض على الأطراف المتعاقدة وقابلة للفرض من قبل ICANN".

لست أملك الخطاب في الوقت الحالي، إلا أنني أتذكر قراءة نصه لكليكما والمجلس قبل بضعة أشهر.

وأخيرا، أشير إلى أنني أتفق مع -- مع أليكس، حول ما سيكون عليه من الروعة الأمر إن تمكننا من البدء بالحوار حالا مع توقف الجميع عن تجنب التصادم مع الاسم المستعار الذي نطلقه على الموافقة المجتمعية بالإجماع، وبدء العمل المشترك بالفعل. لأنني أسمع من الكثيرين موافقات على موضوع الاعتماد وكم التوافق الذي وصلنا إليه حول موضوع الوصول وموافقتنا على أهميته. وإن كنا نعني بالفعل ما نقول، فعلينا بدء العمل معا والتوقف عن الاحتجاج المستمر بحجة أن "هذا ليس نموذجي".

نحن بحاجة إلى نموذج. لنتحاور في الأمر، ونتشاجر حوله ثم ننهي المسألة.

ستيف ديلبيانكو: شكرا لك، فاب.

سينهي الحديث كل من يوران وجيه جيه، ثم سننتقل إلى الجمهور والأسئلة المطروحة عن بعد عقب ذلك. لذا، يرجى تجهيز الأسئلة. فور رفع يدك، سيأتي إليك عضو من الطاقم حاملا رقما ما ومكبر صوت، لكن أرجو الانتظار لأننا سنستمع أولا لكل من يوران وجيه جيه.

يوران ماربي: سأغير وتيرة سير الأمور بعض الشيء لأنني أرغب في -- نعم، لأنني أرغب في الإشادة بالتطورات التي شهدتها علاقتنا مع مجموعة البند 29 وزملائنا في DPA. نعم، لقد تلقينا العديد من الرسائل القادمة منهم على مر السنوات، إلا أن، نعم، إلا أن العلاقة قد تحسنت.

وأود اقتباس نص رسالة وافدة منهم، حيث يستهلون الرسالة المنشورة على صفحة موقعنا الإلكتروني، قائلين: "تدرك مجموعة العمل 29 الوظائف الهامة التي تقوم على تغطيتها خدمات WHOIS". هذه جملة مهمة. وقد طلبنا منهم تعليقا لم يمنحونا إليه، إلا أنهم قالوا كذلك" :قد تأخذ سلطات حماية البيانات في عين اعتبارها المعايير التي تم اتباعها أو السارية، في تحديد الإجراء المناسب كرد فعل على تلقي هذه الشكاوى".

في الواقع، فإنهم يشيدون بنا على الجهد المبذول في تطبيق المواصفات المؤقتة. وهذه من الأسس المهمة.

وأود إحداث شيء من التغيير كي أقول أن -- لسنا الوحيدين في هذا. إنني أتلقى هذه المعلومات من صديقة موثوقة لن أذكر اسمها، مفادها أن الصحافة التنظيمية التابعة لكل من أمريكا الشمالية والمملكة المتحدة وآسيا وإعفاءات البيانات والخصوصية في الاتحاد الأوروبي والمراقبين في كل من أمريكا الشمالية وبريطانيا وآسيا يحاولون الحصول على نموذج إعفاء من قانون خصوصية البيانات الجديد الصارم الذي يتبناه الاتحاد الأوروبي، وذلك لتجنب التحقيقات ما عبر الحدود، وذلك نص ما أعلمت به وكالة رويترز من قبل بعض الضباط التنظيميين.

يعرض هذا مثالا آخر على كون ICANN في موقف يتطلب التعامل مع مجموعة من القضايا الحساسة والمعقدة. وإليكم مثالا حول ما تقوم به الحكومات الأخرى، إن كنت قد قرأت هذا بشكل صحيح، من محاولة التواصل مع المفوضية الأوروبية وDPA للحصول على تمديد، بسبب اعتقادهم بأن الموعد مبكر للغاية. هنالك عجز في الإرشاد حيال كيفية تطبيق هذا النظام.

لذا يريحني القول بأن المنظمات التمثيلية الأخرى تواجه ذات المشكلة.

وذلك لأن المشكلة في أساسها هي كون أغلبية الأطراف المتعاقدة التي يصل عددها إلى 2500 من غير الشركات الكبرى، وفي حال قامت كل منها بتوجيه الأسئلة إلى DPA، فسيشكل هذا 2500 سؤالا بدلا من سؤال واحد.

شكرا.

ستيف ديلبيانكو: شكرا لك، يوران.

تفضل يا جون جيفري. سنستقبل أسئلة الجمهور الآن.

رقم 3. الميكروفون رقم 3 أولا، إذا سمحتم. ننتظر تشغيل الميكروفون.

تفضل.

هاديا المنياوي: هاديا المنياوي للتسجيل.

ذكر كيث في بداية هذه الجلسة حاجة النموذج إلى الالتزام بمعايير القانونية وقابلية القياس، إلى جانب ما ذكره من حاجة إلى التفاوت. وبرأيي، فلا ينبغي أن يكون التفاوت هدفا في حد ذاته ضمن النموذج الذي أصدرناه.

حيث أن الهدف هو تصميم نموذج يقدم نفس مستوى الحماية لمصالح وحقوق المستخدمين على نطاق عالمي.

فعند شرح الأمر بهذه الطريقة، أعتقد أن التفاوت في النموذج أمر بعيد عن الصحة في وجهة نظري الشخصية. فإن حصلنا في نهاية الأمر على نماذج متفاوتة، فهذا حسن، إلا

أنه علينا أخذ هدفنا الأولي في عين الاعتبار، ألا وهو الحصول على نموذج يقدم نفس مستوى الحماية لمصالح وحقوق المستخدمين.

شكرا.

ستيف ديلبيانكو: كيث، هل لديك رد على هذا؟

كيث درازيك: بالتأكيد يا ستيف. شكرا.

شكرا لك على هذا التعليق. أعتقد -- أعتقد أن لا مجال للخلاف حول هدفنا في تقديم الحماية للأفراد وحقوقهم، إلا أن علينا تقديم هذه الحماية بشكل متماش مع القوانين المحلية والمتطلبات القانونية للسلطات. لذلك يجب التوصل إلى هذا التوازن. إلا أنني أفهم وجهة نظرك تماما وأتفق معك على حاجتنا إلى إعادة جميع المعطيات التي تشكل بدورها نقطة محورية وهدفا أساسيا.

شكرا.

ستيف ديلبيانكو: هاديا، أود التنويه إلى مقصد كيث بقولة "متفاوت"، أي متفاوتا بغرض تقديم كم أكبر من الحماية التي تقدمها أوروبا على مستوى الأفراد. فقد يكون التفاوت المثال الذي ضربته. في حال كان النظام المتبع في البرازيل يقدم مستوى حماية أرفع من المقدم في أوروبا، فسيتم رفض طلب القوى الأمنية الأوروبي الحاصل على التفويض.

لذا فقد يشير التفاوت إلى زيادة أو نقص الحماية.

سنتوجه إلى الميكروفون رقم 2 في منتصف القاعة.

فولكر غريمان: شكرا. فولكر جريمان، مجموعة الأنظمة المحورية.

سمعت الكثير من الأقاويل حول ما يجب أن يكون عليه النموذج، إلا أنني لم أسمع قط بنسبية النموذج، بحيث لا يكون مفرط التصميم وخارجا عن الهدف المطلوب تحقيقه. وأعني بذلك، في حال تصميم نموذج يحتاج تطبيقه إلى جهد وكلفة مالية عالية ومحاولة تطبيقه لدى طرف يتلقى حوالي 12 طلبا في الشهر مع إمكانية التعامل معها بشكل يدوي من قبل فريق الإساءة العادي، فعندها سيكون تطبيق أي أنظمة تلقائية العمل غير متناسب مع عدد الطلبات التي يتلقاها.

ستيف ديلبيانكو: سنتلقى التعقيبات على هذا من جميع أعضاء اللجنة.

يوران، هل ترغب بالبدء؟

يوران ماربي: أعتذر، أنا -- لقد تشتت تفكيري.

ستيف ديلبيانكو: هل ستؤخذ التكلفة المادية في عين الاعتبار عند مطالبة الأطراف المتعاقدة بتقديم آليات مخصصة للتجاوب مع الاستفسارات؟ هل ستؤخذ كل من التكلفة والكمية في عين الاعتبار كي نحقق التناسب المعقول في التطبيق؟ إن كنت فهمت هذا بشكل صحيح، يا فولكر.

يوران ماربي: إحدى الأمور التي كنا نحاول التوصل إليها هو التكلفة الفعلية للتطبيق. وقد أشار أحدهم قبلا إلى عدم وجوب الدفع لقاءه. إلا أن هنالك تكلفة مترتبة عليه. على سبيل المثال،

لبناء شيء ما، سيكلفنا محرك الاعتماد مبلغا من المال. ثلاثة، خمسة، أربعة -- خمسة أو ستة ملايين دولار أو ما شابه، وسيكون هنالك تكلفة الإصلاح.

لكننا نتجنب تطبيق نظام زهيد الثمن. تمكن النية في ما سيعكسه ذلك، حيث أننا لإن تمكننا من تشكيل المشورة القانونية والمجتمع، فسنتمكن حينها بالطبع من تشكيل النموذج.

لذا سنقوم بالأمر بشكل معكوس، أي أننا سنطلع على التكلفة أولا، إلا أننا لن نخضع إمكانياتهم لقيود الميزانية. فالمهم هو التطبيق القانوني والسياسة التي وضعها المجتمع. ولكن المال مهم بالطبع، حيث يتعين عليه أخذه من مكان ما.

ستيف ديلبيانكو: لدي عدد من التفاعلات من كل من رود وأليكس ومايك أخيرا.

رود راسموسن: شكرا. الكلمة التي خطرت في بالي بعد الإجابة على ذاك السؤال الأول، هي العملية. وأعتقد أن هذا جزء مما عرضه فولكر. فيجب أن تتسم كل تطبيقاتنا بالعملية. وأعتقد أن -- لقد حاولت -- أعتقد أنني شملت النسبية في ما قلته سابقا. أعتقد أنني -- أعتقد أنني ذكرتها، لكن إن لم أفعل فأعتذر.

ولكن، نعم، فإن أي حل، لا يمكن تقديم حل تقني مبالغ فيه إن كان لديك مئة نطاق مسجل. فكما تعلمون، هذا غير منطقي. وأعتقد أن هذا أيضا يصب في مبدأ التصميم المتقن. وإن أي شيء -- أي مشورة تتلقونها ليست -- على الأغلب أنها ليست مشورة جيدة.

ستيف ديلبيانكو: نعم، ستكون الرسوم المتفاوتة وفق كل طلب عديمة الجدوى في حال كانت الكميات الصغيرة غير كافية لتعويض التكاليف المرتفعة.

لدينا أليكس ثم مايك.

أليكس ديكون: شكرا لك على السؤال، فولكر. إنه سؤال جيد. أود الحديث مرة أخرى عن التطبيق ضمن نطاق السياسة، إذا أذنتم. أعتقد، كما تعلمون، أن التقنية المتاحة للتطبيق مفتوحة المدى. فهي متوفرة بصيغة مصدر مفتوح. أعتقد أنه قد تمت كتابة رمز RDAP في مرحلة ما من تاريخ ICANN. أنا متأكد من أن ذلك كان منذ فترة طويلة.

أود أن نستكشف مجموعة من السجلات، أو مجموعة من الرموز التي يمكن أن تخضع للمساومة من قبل المجتمع ككل، لضمان حصولنا على هذا النوع من الإمكانيات الموحدة والعالمية في الاستجابة إلى هذه -- هذه الطلبات. وكما تعلمون، نأمل أن تتسبب مشاركة التكاليف المبذولة في تطوير النظام أو تمويله في التخفيض من كلفة التطبيق. لن تتلاشى نهائيا، لكنها ستنخفض.

ستيف ديلبيانكو: مايك باليج ثم فاب.

مايكل باليج: إذا، فولكر، فأنا أتفق معك. أعتقد بوجوب أخذ التكلفة في عين الاعتبار. حيث لا يجب أن تشكل في حد ذاتها مشكلة.

أطلب من ICANN أخذ أمر ما في عين الاعتبار عند المضي قدما في دراسة أي نموذج -- وأوجه هذه الدعوة إلى جوناثان زاك -- ألا وهي مسألة المعايير. يجب توثيقها في البداية بغرض تتبع الاستخدام والإساءة والمصداقية المالية. فكما قال كيث، سيكون هذا نظاما متغيرا. فمع تطوره، سنحتاج إلى المزيد من محاور البيانات. وأعتقد أن هذا الأمر أساسي في أي نموذج تطبيق.

ستيف ديلبيانكو: شكرا لك، مايك.

فاب.

فابريشيو فايرا: أتفق مع فولكر إلى أبعد الحدود. أرى ان هذه فرصة رائعة لطرح موضوع النقاش المجتمعي الذي نتطرق إليه دوما.

فإن النموذج الذي أشير إليه دائما بنسخته 1.6 يقدم في الواقع بضعة أمور أشار إليها أليكس حسبما أعتقد. أحدها مسودة ملف محتوى الهوية الشخصية المفتوحة التابعة لـRDAP التي قام على إنشائها كيث سبيروين (لفظ صوتي) وسكوت هولينبيك، والتي صدرت قبل فترة ليست بوجيزة. فإن إمكنكم إلقاء نظرة على الموضوع والتعليق حول ما إن كانت تقنية مجانية ذات مصدر مفتوح ومتاحة قابلة للتطبيق، مع التزامها بمعايير الخفة والعملية وقابلة القياس والنسبية، فتكون هذه نقطة انطلاق رائعة للمناقشة المجتمعية.

ستيف ديلبيانكو: كان لدى رود تعليق موجز.

رود راسموسن: تعقيب سريع. فاب، أشرت إلى جزئية منه. أما الجزئية الثانية فهو حاجتها إلى الالتزام بمعايير العملية بالنسبة لمقدمي الطلبات إلى جانب مقدمي البيانات.

ستيف ديلبيانكو: نقطة مهمة. تم ترتيب الميكروفونات. نبدأ بميروفون 1 ثم 3 ثم 2. وأعتقد أننا سنحظى بالوقت الكافي لهذا وحسب. 1، ثم 3 ثم 2. رقم 1، الميكروفون لديك يعمل.

ميلتون مولر: أنا ميلتون مولر، مجددا، من معهد جورجيا للتكنولوجيا.

أود معارضة افتراض ضمني بين أعضاء اللجنة على ما يبدو، وهو بأن هذا الشأن طارئ ويحتاج إلى اتخاذ خطوات فورية لا ضير في أن تتنافى مع عمليتنا الأساسية وتنفيذها بسرعة دون تأن.

أعتقد أن كيث درازيك أشار إلى ضرورة منح الوصول ضمن مرحلة المواصفات المؤقتة. هذا صحيح. ووفقا لممثل مفوضية التجارة الفيدرالية من GAC والمشارك في اللجنة السابقة، فهنالك حاجة قانونية إلى منح الوصول.

لذا أعتقد بصحة تأكيد إيليوت نوس على حاجتنا المؤقتة إلى تطبيق آليات تستند على وقائع السوق وتمنح أمناء التسجيل فرصة تطوير آليات الوصول بشكل مؤقت، ريثما نعمل على تطوير سياسة وتطبيقها.

ليست هنالك طريقة -- عليكم بتقبل هذا. ليست هنالك طريقة لمنحكم سياسة موحدة قابلة للتطبيق -- لمنحكم سياسة موحدة ونظاما قابلا للتطبيق فيما يقل عن السنة. عليكم تقبل هذا. إن حاولتم فعل هذا في أربعة أشهر، فإنكم ستفسدون أمرا ما حتما. سيكون هنالك نزاعات. لن ينفع هذا. لذا عليكم تقبل فكرة حديثنا عن أمر يحتاج تنفيذه إلى فترة تتراوح بين 12 إلى 18 شهرا من الآن، في حال تنفيذه أصلا. شكرا.

ستيف ديلبيانكو: ميلتون، لم تستقصد هذه العجلة الوصول الممنوح اليوم بموجب طبيعة العمل المتكتم والمتقطع في الأنظمة. تستقصد هذه العجلة الوصول الموحد الموقوث والإجباري.

وسأترك بأعضاء اللجنة حرية الإجابة على جزئية العجلة تلك. أرى يوران.

يوران ماربي: أعتقد أن مليتون يشير إلى التوقيت، حقيقة.

فعدم التماثل يعني تحمل الأطراف المتعاقدة مسؤولية قانونية عن البيانات التي تحويها قواعد البيانات التابعة لهم. أعتقد أننا جميعا نتفق على ذلك. لكنه أمر مهم.

فما نتحدث عنه في الواقع هو تشكيل إطار عمل توافق عليه DPA، كي نتمكن من تطوير نموذج وصول موحد.

وقد أوضحت هذه النقطة مرات عديدة على مدار الأيام القليلة الماضية. وسأوضحها بضع مرات بعد، إذ أعتقد أننا نواجه مشكلة في المضي قدما مع استمرارية حصولنا على الإرشاد. وسيؤثر ذلك على التوقيت.

لذا فإنني -- سيكون من الصعب ابتكار حل سريع لهذه المسألة. فبصرف النظر عن طموحاتنا، أعتقد أنه -- أشار أحدهم في اللجنة السابقة إلى أمر أعده في غاية الأهمية -- أشار توكوز إلى وجود بضعة مسائل قابلة للحل على مستوى الوصول الفردي، بغرض تسهيل الأمور علينا. وهذا سيساهم في تهوين الأمر. علينا العمل بجد متعاونين للحصول على أكبر كم ممكن من الإرشاد القانوني.

وهنالك بدائل ثلاثة تترك بصمتها على هذا الأمر. إحداها حصولنا على مشورة قانونية قيمة، ثم تخطينا لهذه المشورة والقيام بما نمليه علينا أفكارنا.

أما الثانية فهي أننا لا -- نحن نواجه بالرفض. فأنتم لن -- لا يسمح لكم الحصول على نموذج وصول موحد. لا ينص القانون على هذا.

أما الخيار الثالث فهو أن لا نتلقى أي مشورة.

وأعتقد أنه وخلال هذه الفترة، علينا التوصل إلى طريقة للتعاون في العمل على هذه الافتراضات بدلا عن -- كيف لنا أن نختبر هذا من الناحية القانونية إن لم يكن لدينا -- إن لم نحصل على المشورة القانونية أثناء مضينا قدما في العمل؟ أعتقد بضرورة تشكيل -- لا حدود لخريطة الاستراتيجيات الذهنية التي يتعين علينا التعاون في تشكيلها في هذه المرحلة.

لذا لا تتوقعوا سير الأمور بسرعة.

ستيف ديلبيانكو: يوران، يشير السهم هناك إلى المشورة القانونية. أعلم أنك ستبذل وGAC وكاثرين قصارى جهدكم في إزاحة هذا السهم إلى اليسار، كي يأتي في مرحلة سابقة لا متأخرة، برغم حصولنا على مشورة حيال مسألة تجريبية حول تفويض القوى الأمنية، كما قلنا سابقا.

لدي ستيفاني ثم جيه جيه.

ستيفاني بيرين: شكرا. أود التنويه إلى مسألة لم يتم الإشارة إليها في المناقشة المجراة هذا الأسبوع، وهي اعتماد GDPR على أسس الحقوق الإنسانية في الحقوق الأساسية، أي قائمة الحقوق الأساسية الأوروبية.

ترتبط قوانين حماية البيانات الأخرى التي أذكرها بكثرة ارتباطا وثيقا بالحقوق الدستورية والمدرجة في القوائم المتبعة في هذه الولايات. فعند دخول هذه الحالات نطاق المحكمة، ستنظر المحكمة إلى الحقوق المدرجة في القائمة.

لذا أعتقد أنه من المهم أخذ هذا في عين الاعتبار عند التقدم في تطوير السياسة والأداة المستخدمة. أود التنويه إلى الترتيب.

وأعتقد أنه علينا التفكير في إجراء تقييم لقياس مدى تاثير حقوق الإنسان أو تقييم لقياس مدى تأثير الخصوصية على الأقل، كما هو مدرج في GDPR، كي نتمكن من تقييم هذه الحيثيات. ولكننا لم نقم بذلك حتى الآن.

وهذا أمر علينا طرحه كجزء من العملية. فعندما أتذمر حيال العملية، فذلك لأننا نهمل بعض الجزئيات. شكرا.

ستيف ديلبيانكو: رائع. تفضل يا جون جيفري.

جون جيفري: لدي إضافة قبل الانتقال إلى السؤال الأخير، حيث أود تذكير الجميع بضرورة تسليم التعليقات والأسئلة -- مجددا، هنالك الكثير من المحتوى الجيد هنا. وسنحاول إضافتها إلى نقاشاتنا حول النموذج.

وإن أرسلتم أي شيء إلى gdpr@icann.org، يصبح جزءا من المدخلات الجديرة بالأخذ في عين الاعتبار ويمكن دمجها في أي عمليات تواصل رسمية نجريها أثناء المضي قدما في DPA أو مجلس حماية البيانات أو أي من الأطراف المشاركة في المناقشة.

فليست وسيلة الوصول الوحيدة لديكم هي إرسال مئة تعليق إلى DPA. كما نحاول التعويض عن هذا وجعله جزءا من -- من التأثير الذي نشير إليه.

ستيف ديلبيانكو: شكرا.

سوف ننتقل إلى ميكروفون رقم 3. تبقى أمامنا 3 دقائق فقط.

جيمس بلاديل.

جيمس بلاديل: سأحاول الإيجاز. جيمس بلاديل من مجموعة أصحاب المصلحة المسجلين. أريد أن أوضح بضع النقاط التي وردت في النقاش. أعتقد أن يوران قد أثار نقطة بالغة الأهمية حول معارضة الافتراضات. حيث تفترض العديد من التعليقات التي وردت في الساعات الأخيرة وجود جسر مؤد إلى 24 مايو، وكل ما علينا فعله هو إيجاده وجعله رسميا. لكن هذا قد لا يكون هو الحال. قد نحتاج إلى ابتكار شيء جديد لتلبية هذه الاحتياجات. قد نضطر إلى العودة خطوة إلى الوراء للاطلاع على المتطلبات لنتمكن من القيام بذلك.

أعتقد أنني -- ولم أنوي القيام بهذا عند قدومي إلى هنا، إلا أنني أتفق بعض الشيء مع ميلتون بهذا الصدد، وهو أنني قلق حيال العديد من التعليقات التي تقترح ما قد يقدمه نظام مواصفات مؤقتة آخر من نفع حيال الوصول المعجل. أنا -- وأعتقد أن كيث قد أثار هذا الموضوع في محله.

إن تبني مواصفات مؤقتة أخرى دلالة على فشل المجتمع وعدم أهلية النموذج لحل المشكلة. وأنوه إلى ضرورة تبني المواصفت المؤقتة في منتهى الدقة. ينص العقد على آليات أخرى مخصصة للنقاش المباشر.

إن وددنا القيام بالأمر على جناح السرعة، فيمكننا وضع كل من المسجلين وأمناء التسجيل وأعضاء ICANN في غرفة وغلق الباب لنتوصل إلى حل. ولن يتم دعوة أي شخص آخر للأسف، لذا لا أعتقد أن هذا الخيار محبذ، لكنه خيار على كل حال.

ومن ثم، أود القول نهاية أننا نحتاج إلى القيام بهذا بسرعة. هنالك حاجة ملحة. دعونا لا نفسد النموذج بغرض الوصول إلى هدفنا سريعا. شكرا.

ستيف ديلبيانكو: شكرا لك، جيمس.

كافوس، لك الحق في الكلمة الأخيرة، شريطة إيجازها.

كافوس أراستيه: نعم، شكرا جزيلا لكم. إنها ليست الكلمة الختامية، لكن لدي بعض التعليقات.

نعم، أعتقد أن الأمر الأهم هو احترام القانون المحلي والوطني للدولة. لن نحصر هذا في نطاق قوانين ووجهات نظر مجموعة محدود من الدول. لدينا 204، بل 204 دولة ونطاقا. فنحن نعتمد على أسس مستندة على المفوضية الأوروبية وجزء آخر مستند على مدخلات ICANN.

هذه ليست جزئيات جديرة بالتمثيل إطلاقا. فنحن بحاجة إلى مدخلات من المجتمع. وينقصنا هذا في الوقت الحالي. هذا أمر مهم للغاية. أعتقد أن طموحنا عال إن وددنا إتمام الأمر في أربعة أشهر. فهذا مستحيل إلا في حال الرجوع إلى نفس المثال الذي أشرت إليه مرات ثلاث، أي بسرعة وبجودة سيئة. لذا فإن كنت تبحث عن شيء سبق وذكرته، ويتسم بالعمل الموحد والموثوق والوصول الإجباري، فعلينا عندئذ دراسة المعطيات بدقة والحصول على مدخلات من كافة أطراف مجتمع ICANN، لا من مجموعة محددة من الدول. فهم محظوظون بتوفر معلومات موحدة النمط. ولكن انظروا إلى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. تشمل 75، أو 80 دولة، فمن المستحيل تحقيق هذا. شكرا.

ستيف ديلبيانكو: مفهوم. تذكروا، يخضع كل ما تقدمه ICANN ضمن إطار العمل إلى القوانين المحلية في حال الكشف عن أي طلب. تحدث كيث درازيك عن إضافة عنصر التفاوت. وكانت وجهة نظرته في كليتها، أي أن أي مسجل أو أمين سجل مطالب بالخضوع للقوانين المحلية في حال إجابته على استفسار مقدم ضمن RDAP ومن مصدر موثوق.

ولنشكر رجاء أعضاء اللجنة معنا على مشاركتهم. أعتقد أن ما قاموا به عمل لا يصدق. أشكر الطاقم على العمل الذي قاموا به. وبما أنني لا أود أن أؤخركم عن الاستمتاع بالكوكتيل والاستراحة، دعونا في الختام نحيي اللجنة الكريمة.

[تصفيق]

[نهاية النص المدون]